مدخل مقترح لدور لجان المراجعة في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية علي منظمات الأعمال ـ دراسة اختبارية

د./ سامي محمد أحمد غنيمي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة ـ جامعة بنها

خلاصة البحث

أصابت الأزمة المالية معظم دول العالم منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ، وقد بدأت تلك الأزمة في السوق الأمريكية ، ثم امتد تأثيرها إلي العديد من الدول الأخرى ، مما جعل العديد من الآراء تنادي بفشل النظام الاقتصادي الرأسمالي خاصة بعد فشل كافة خطط الإصلاح التي اقترحتها الحكومات الأوروبية والأمريكية لعلاج تلك الأزمة.

مع ظهور الأزمة المالية العالمية الراهنة التي بدأت تظهر نتائجها وتداعياتها منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ، كان من الضروري لعلم المحاسبة والمراجعة أن يتطور من حيث المبادئ والطرق والإجراءات حتى يتلاءم مع هذا المتغير الاقتصادي الجديد ، ويحقق نتائج محاسبية مقبولة لحل المشكلات المحاسبية والاقتصادية التي نتجت عن تلك الأزمة المالية العالمية في شتى الجوانب الاقتصادية والمالية.

وقد كان لمهنة المحاسبة والمراجعة النصيب الأكبر من الأسباب التي حدثت علي آثارها الأزمة المالية العالمية ، مما جعل العديد من الهيئات العلمية والمهنية والمؤسسات المالية والمراجعين تنادي بتفعيل دور لجان المراجعة ، بما يكفل ضبط الأداء للشركات والتأكد من التزامها بمعايير حوكمة الشركات ، وما يترتب علي ذلك من دقة النتائج ويجنب الشركات التعرض لأي أزمات مالية يمكن أن تعصف بها وتقودها إلي الفشل أو الانهيار المالي.

وتأتي هذه الدراسة لاقتراح مدخل يحدد مدى مساهمة لجان المراجعة في الحد من التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية التي سادت معظم الاقتصاديات العالمية حتى وقتنا الحالي ، إلي جانب تقديم بعض النتائج والتوصيات التي قد تزيد من درجة ثقة المساهمين والمستثمرين في التقارير والقوائم المالية.

الإطار العام للبحث

مقدمة:-

أصابت الأزمة المالية معظم دول العالم منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ، وقد بدأت تلك الأزمة في السوق الأمريكية والتي تمثل قمة الرأسمالية في العالم ، ثم امتد تأثيرها إلي معظم الأسواق الأوروبية والأسيوية والدول النامية بسرعة تفوق كل التوقعات ، مما جعل العديد من الآراء تنادي بفشل النظام الاقتصادي الرأسمالي خاصة بعد فشل كافة خطط الإصلاح التي اقترحتها الحكومات الأوروبية والأمريكية لعلاج تلك الأزمة.

وتعتبر المحاسبة والمراجعة علماً اجتماعياً يتقدم مع تقدم المجتمع وينهض مع نهضته ، وتتفاعل المحاسبة والمراجعة مع المجتمع الذي يتفاعل بدوره مع الأحداث والمتغيرات التي تحدث في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية ..... الخ ، ومع ظهور الأزمة المالية العالمية الراهنة التي بدأ ظهور نتائجها وتداعياتها منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ م ، وما زالت اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ـ علي حد سواء ـ تعيشها وتتأثر بها حتى وقتنا الحالي ، كان من الضروري لعلم المحاسبة والمراجعة أن يتطور من حيث المبادئ والطرق والإجراءات حتى يتلاءم مع هذا المتغير الاقتصادي الجديد ، ويحقق نتائج محاسبية مقبولة لحل المشكلات المحاسبية والاقتصادية التي نتجت عن تلك الأزمة المالية العالمية في شتى الجوانب الاقتصادية والمالية بصفة خاصة ، وشتى مجالات الأعمال والمجالات السياسية بصفة عامة.

وقد كان لمهنة المحاسبة والمراجعة النصيب الأكبر من الأسباب التي حدثت علي آثارها الأزمة المالية العالمية ، مما جعل العديد من الجهات السياسية ورجال البنوك والمؤسسات المالية والمراجعين تنادي بتفعيل دور لجان المراجعة وإيقاف العمل بمقياس القيمة العادلة والمعيار المحاسبي الأمريكي FAS 157 في المحاسبة ، وأن يتم العمل بصورة فورية علي تغيير بعض قواعد المحاسبة والمراجعة ، علي أمل أن تتجنب بذلك بعض التداعيات والآثار السلبية التي نتجت عن تلك الأزمة المالية علي الاقتصاديات العالمية.

وفي ظل اجتياح الأزمة المالية العالمية لمعظم الاقتصاديات العالمية فإن لجان المراجعة تلعب دوراً هاماً في حوكمة الشركات ، خاصة بعد صدور دليل عمل لجان المراجعة عام ٢٠٠٨ من

مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار المصرية ، والذي حدد قواعد الحوكمة ، وآليات تشكيل لجنة المراجعة ومهامها والحد الأدنى لعدد اجتماعاتها سنوياً ، وبالرغم من أن هذا الدليل يعد دليلاً إرشادياً ، إلا أنه يهدف إلي تحسين ممارسات لجان المراجعة بالشركات المصرية ، من خلال تفعيل هذا الدور بما يكفل ضبط أداء الشركات والتأكد من التزامها بمعايير الحوكمة وما يترتب علي ذلك من دقة النتائج ويجنب الشركات التعرض لأي أزمات مالية يمكن أن تعصف بها وتقودها إلي الفشل والانهيار المالي.

وتأتي هذه الدراسة لتوضيح وتحديد مدى مساهمة لجان المراجعة في الحد من التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية التي سادت معظم الاقتصاديات العالمية حتى وقتنا الحالي ، إلي جانب تقديم بعض النتائج والتوصيات التي قد تزيد من درجة ثقة المستثمرين في القوائم والتقارير المالية ، وذلك من خلال تقديم بيانات مالية خالية من الغش والتضليل والتلاعب.

مشكلة البحث:ـ

أثبتت الدراسات أن هناك اهتمام كبير في العديد من الدول المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بالدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة والمسئوليات التي تمارسها ، من حيث مراقبة المخاطر المالية والرقابة الداخلية ، ومراقبة إعداد القوائم والتقارير المالية للحد من التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي اجتاحت الاقتصاديات في معظم دول العالم المتقدمة والنامية علي حد سواء ، إلا أن هذا الدور لم يحظى بالاهتمام الكافي في الدول النامية ، والتي من بينها مصر وباقي والدول العربية.

ونظراً لخطورة الأزمة المالية العالمية وما ينتج عنها من آثار سلبية مدمرة متمثلة في تدهور المؤسسات المالية وإفلاس العديد من البنوك والشركات العملاقة ، بالإضافة إلي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض صادرات معظم الدول خاصة ذات الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتدهور قيمة عملات الاقتصاديات الناشئة ، والتأثير السلبي علي احتياطي النقد الأجنبي في العديد من الدول ، وأيضاً انخفاض معدلات نمو التجارة العالمية من ٧.٢% عام ٢٠٠٧ ، إلي ٣.٣% عام ٢٠٠٨ (Abdul , A. , Prachi , M. , Petia , T. , 2011) وارتفاع معدلات البطالة بصورة مستمرة خلال الأعوام المتتالية من ٥.٤% عام ٢٠٠٧ حتى وصل إلي ٩.٢% عام ٢٠١٠ م في الدول المتقدمة (Charles , E. , Robin , K. , 2009) ،

ولذلك فإنه كان لزاماً علي كل المؤسسات والهيئات العلمية والمهنية أن تعيد النظر في المبادئ والمعايير التي تعتمد عليها الشركات والمؤسسات المالية في إدارة شئونها بما يتفق مع تداعيات هذه الأزمة وتجنب آثارها السلبية.

وقد كانت المسئوليات التي تمارسها لجان المراجعة في منظمات الأعمال إحدى الجوانب التي حظيت بالاهتمام باعتبارها إحدى الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها للتخفيف من آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية في الدول المتقدمة ، وهذا ما دعى الباحث إلي دراسة هذا الدور الهام للجان المراجعة خاصة أن دور لجان المراجعة ومسئولياتها لم يحظى في مصر وباقي الدول العربية الأخرى بنفس الاهتمام الذي حظيت به في الدول المتقدمة.

وبناءً علي ما سبق ، فإن هذا البحث يحاول أن يعيد النظر في الإجراءات والأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة والعمل علي تفعيلها بصورة تضمن تخفيف الآثار السلبية والحد من التداعيات المدمرة التي نشأت بسبب الأزمة المالية العالمية التي ظهرت بوادرها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ م ، وما زالت تلقي بظلالها علي الاقتصاد العالمي حتى وقتنا الحالي.

أهداف البحث:ـ

يسعى الباحث في هذا البحث إلي تحقيق هدفاً رئيسياً ألا وهو تفعيل الإجراءات والواجبات والممارسات التي تقوم بها لجان المراجعة في مؤسسات الأعمال باعتبارها أحد متطلبات الحوكمة في تلك المؤسسات ، من خلال مدخل مقترح لتجنب أو التقليل ـ قدر الإمكان ـ من الآثار السلبية التي فرضتها الأزمة المالية العالمية علي الاقتصاد العالمي ، حيث اهتمت العديد من المعاهد العلمية والمهنية بتحديد تشكيل لجنة المراجعة وأهميتها ومسئولياتها وواجباتها تقديرا منها للدور الإيجابي الذي يمكن أن تحققه تلك اللجان في مواجهة الأزمات وتحقيق الحوكمة في أفضل صورها.

ولتحقيق الهدف الرئيسي للبحث سوف يقوم الباحث تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التالية :ـ

(١) تعريف الأزمة المالية العالمية ،اسبابها والنتائج المرتبطة بها ومدى تأثيرها علي الاقتصاد بصفة عامة ومهنة المحاسبة والمراجعة بصفة خاصة.

(٢) تعريف لجان المراجعة من حيث تشكيل تلك اللجان ومسئولياتها والواجبات والممارسات التي تتبعها لتدعيم وتفعيل المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في مؤسسات الأعمال.

(٣) عرض المدخل المقترح لما يجب أن يكون عليه دور لجان المراجعة والتعديلات المقترحة لتفعيل هذا الدور بما يضمن سلامة الأوضاع المالية لمنظمات الأعمال وعدم تأثرها ـ نسبياً ـ بالآثار السلبية والتداعيات المدمرة نتيجة الأزمة المالية العالمية السائدة.

(٤) اختبار سلامة وجدوى المقترحات المطروحة لتحسين وتفعيل دور لجان المراجعة في منظمات الأعمال لضمان تحقيق الحوكمة وتخفيض الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، من خلال عمل قائمة استبيان يتم توزيعها علي عينة من أساتذة الجامعات المصرية والسعودية المتخصصين وعينة أخرى من بعض الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية وبعض مكاتب المحاسبة والمراجعة.

فروض البحث:ـ

لتحقيق أهداف البحث ، فإن الباحث سوف يقوم من خلال هذه الدراسة باختبار ثلاثة فروض أساسية وهي الفروض التالية:ـ

(١) أن ضعف الجانب الرقابي والأخلاقي ، وقصور الأداء في مهنة المحاسبة والمراجعة كان من الأسباب الرئيسية وراء الأزمة المالية العالمية السائدة ، وانهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية والشركات الدولية.

(٢) أن تفعيل دور لجان المراجعة يمكن أن يترتب عليه الحد من التداعيات المدمرة والآثار السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية.

(٣) أن مقترحات تطوير أداء لجان المراجعة وتفعيل دورها ، يحقق مقومات حوكمة الشركات بدرجة أفضل ويساعد علي الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واحتمالات انهيار منظمات الأعمال في ظل تلك الأزمة ، ويتجاوز بها حدود نطاق الآثار المدمرة لها.

أهمية البحث:ـ

تنبع أهمية البحث من وجهة نظر الباحث من أن الأزمة المالية العالمية ما زالت تعصف باقتصاديات معظم دول العالم المتقدمة والنامية علي حد سواء ، ونتج عن ذلك انهيار العديد من

أكبر الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بالإضافة إلي انهيار العديد من المؤسسات المالية والبنوك ، ومازال شبح تلك الانهيارات يحلق في سماء اقتصاديات دول العالم حتى يومنا هذا ، وعلي ذلك فإن الباحث يأمل أن يكون هذا البحث خطوة من الخطوات الصحيحة التي لابد أن نخطوها علي طريق إنهاء هذه الأزمة بكل تداعياتها وآثارها السلبية بحيث نقلل النتائج المترتبة عليها إلي أقل الأضرار الممكنة علي مستوي منظمات الأعمال خاصة ، وعلي مستوى الاقتصاد القومي والدولي عامة.

منهج البحث:ـ

حتى يستطيع الباحث تحليل ودراسة المشكلة وتحقيقاً لأهداف البحث فإن الباحث اعتمد علي كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي عند تناول الدراسات السابقة والأزمة المالية العالمية وأسبابها والنتائج المترتبة عليها وآثارها علي الاقتصاد العالمي ومهنة المحاسبة والمراجعة ، وكذلك عند تناول تشكيل لجان المراجعة وواجباتها ومسئولياتها والممارسات التي تتبعها لدعم وتفعيل دور حوكمة الشركات والحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

كما اعتمد الباحث علي المنهج التحليلي عند القيام بالدراسة الاختبارية بغرض اختبار مدي سلامة المقترحات التي ذكرها الباحث كأداة من أدوات تخفيض أو الحد من التداعيات الضارة أو الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية علي الاقتصاد العالمي بصفة عامة ومنظمات الأعمال بصفة خاصة ، وذلك من خلال قائمة لاستبيان أراء عينة من أساتذة الجامعات المصرية والسعودية وبعض العاملين في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

خطة البحث:ـ

وفقاً لمشكلة البحث وانطلاقاً من أهميته وأهدافه وفروضه ، التي يسعى الباحث إلي دراستها وتحقيقها ، يمكن تقسيم البحث إلي قسمين أساسيين:ـ

القسم الأول:ـ الدراسة النظرية:ـ

قام الباحث بتقسيم تلك الدراسة وفقاً لأهداف البحث إلي ثلاثة مباحث وهي:ـ

المبحث الأول: بعض الدراسات السابقة في موضوع البحث.

١/١ ـ دراسات تناولت الأزمة المالية العالمية.

٢/١ ـ دراسات تناولت علاقة المحاسبة والمراجعة بالأزمة المالية العالمية.

٣/١ ـ دراسات تناولت دور لجان المراجعة في تحقيق الثقة وحوكمة الشركات

المبحث الثاني: لجان المراجعة ودورها في تطوير المراجعة وجودة أدائها.

١/٢ :ـ تطور مفهوم وطبيعة وأهداف لجان المراجعة بمنظمات الأعمال.

٢/٢ :ـ جودة أداء لجان المراجعة ودورها في عملية المراجعة وحوكمة الشركات

المبحث الثالث: مقترحات تطوير دور لجان المراجعة للحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

١/٣ ـ متطلبات التطوير للجان المراجعة ودورها في حوكمة الشركات.

٢/٣ ـ المدخل المقترح لتطوير أداء لجان المراجعة وتفعيلها في منظمات الأعمال

القسم الثاني:ـ الدراسة الاختبارية:ـ

خلاصة ونتائج البحث.

مراجع البحث.

ملحق البحث.

القسم الأول:ـ الدراسة النظرية

المبحث الأول

بعض الدراسات السابقة في موضوع البحث

تناولت العديد من الدراسات الأزمة المالية العالمية من حيث تعريفها وأسبابها والنتائج والآثار السلبية لها علي الاقتصاد العالمي والشركات والمؤسسات المالية والبنوك العالمية باعتبارها ظاهرة هامة فرضت نفسها وألقت بظلالها علي الاقتصاد العالمي ، كما تناولت دراسات عديدة أخرى موضوع لجان المراجعة من حيث مسئولياتها وواجباتها والدور الذي يمكن أن تلعبه في تفعيل حوكمة الشركات ومراقبة الأوضاع المالية للشركات وتقييم نظم الرقابة الداخلية وتنسيق الاتصال الدائم بين مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي.

ونظرا لتعدد البحوث والدراسات التي تناولت العديد من الجوانب في هذا الموضوع ، فإن الباحث سوف يقوم بتقسيم هذه الدراسات إلي ثلاثة أقسام أساسية كما يلي:ـ

١/١ ـ دراسات تناولت الأزمة المالية العالمية.

(١) دراسة (الشيخ ، د. / الداوي ، ٢٠٠٩ م.) والتي استعرضت التطور التاريخي للأزمات المالية منذ القرن السابع عشر حتى الأزمة المالية العالمية الحالية والتي بدأت من سبتمبر عام ٢٠٠٨ م حتى الآن ، وأفلس علي آثارها عدد (١٩) بنكاً من إجمالي عدد (٨٤٠٠) بنكاً في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها خلال عام ٢٠٠٨ م ، وذكرت الدراسة أن بداية الأزمة المالية كان بسبب ما مرت به المراكز الرأسمالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية بعملية اللا تصنيع أو نزع التصنيع **Deindustrialization** ، والتي انتقلت بموجبها الرأسمالية الأمريكية من الاعتماد علي الأسواق المحلية إلي الشكل الحالي من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوِثة إلي الصين والهند وغيرهما ، مما أدي إلي هجرة رؤوس الأموال وخلق بطالة واسعة النطاق في أمريكا والدول الغربية ، إلي جانب منح البنوك للقروض بصفة شخصية دون أن تقوم بالتحقق من القدرة المالية لطالب القرض ، وانهيار سوق الرهن العقاري وما ترتب عليه من عدم القدرة علي السداد وضعف القروض وإفلاس البنوك بسبب مشاكل انعدام السيولة.

وتناولت الدراسة تأثير الأزمة علي العالم العربي وأوضحت أن تأثر المصارف العربية بأزمة الرهن العقاري الأمريكي محدودة بسبب ضعف استثمارات المصارف العربية في سندات الرهن العقاري والتي لا تزيد عن (١%) من اجمالي استثماراتها.

(٢) دراسة (جميلة ، د. / الجوزي ، ٢٠٠٩ م) ، (سلمي ، د./ عبد الستار محمد ، ٢٠٠٩ م) ، حيث حددت الدراستين الأسباب الرئيسية للأزمة المالية المعاصرة ، فيما يلي:ـ

(أ) توريق القروض العقارية.

(ب) ضعف رقابة السلطات النقدية والمالية.

(ج) العولمة وتدويل رأس المال وانتشار المذهب الرأسمالي الليبرالي في كل دول العالم.

(د) غياب الاعتبارات الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية.

(هـ) الاستهلاك البزخي ، والمعاملات المخالفة للأديان.

(٣) دراسة (بسيوني ، د. / محمد سعيد ، ٢٠١٠ م.) ، وقد تناولت تلك الدراسة المرتكزات الأساسية للأزمة المالية المعاصرة ، علي اعتبار أن تلك الأزمة لم تكن وليدة اللحظة ، وإنما كانت لها جذور تاريخية ارتبطت ببعض الأحداث الاقتصادية التي أثرت سلبياً علي الاقتصاد الأمريكي ، والتي ذكرتها الدراسة في عدة أحداث من أهمها ما يلي:ـ الآثار السلبية لأزمة أسواق المال الأسيوية عام ١٩٩٧ م ، وأزمة قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات الإنترنت عام ٢٠٠٠ م ، وأحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠١١ ، قيام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار فائدة الإقراض نتيجة للتوقعات باحتمال وقوع ركود اقتصادي في عام ٢٠٠١ م ، هذا بالإضافة إلي العجز المتواصل لميزان المدفوعات التجاري للولايات المتحدة الأمريكية إلي مستويات تثير القلق ، حيث بلغ هذا العجز إلي ٨٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ م ، وكذلك تحول وجهة الاستثمارات الأمريكية والأجنبية نحو قطاع الإسكان والعقارات وما نتج عنه من نشوء أزمة الرهن العقاري.

وقد تناولت الدراسة تداعيات الأزمة المالية العالمية المعاصرة علي الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة ، والاقتصاد العالمي بصفة عامة وحددتها فيما يلي:ـ

(أ) <u>بالنسبة للاقتصاد الأمريكي</u>:ـ

ـ ارتفاع عجز الموازنة حيث وصل إلي أقصى درجة له في بداية عام ٢٠٠٨ م بنسبة ٢.٩ % من حجم الناتج المحلي الأمريكي.

ـ ارتفاع معدلات التضخم لتصل إلي ٤.٥ % ، وكذلك ارتفاع معدل البطالة ليصل إلي ٥.١ % مما أدى إلي انخفاض معدلات النمو منذ شهر يناير عام ٢٠٠٨ م.

ـ تراجع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلي الولايات المتحدة بحوالي ٥٠ %.

ـ انخفاض كل من الطاقة الإنتاجية ومؤشر النشاط الصناعي ومؤشر الطلب علي الاستهلاك والمؤشر العام لثقة المستهلكين إلي أدني مستويات لهم.

ـ إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية وتأميم وشراء بعضها.

ـ انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم إلي أدنى مستوياتها منذ فترة طويلة.

ـ وصل اجمالي قيمة الخسائر التي أصابت الاقتصاد الأمريكي حوالي (٩٤٥) مليار دولار وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

(ب) <u>بالنسبة للاقتصاد العالمي</u>:ـ

ـ إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين ، حيث بلغت البنوك المغلقة حتى نهاية ٢٠١٠ (١٢٠) بنك تقدر أصولها بنحو (٨٩٠) مليار دولار.

ـ عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية ، حيث تراجعت القيمة السوقية لثمانية مؤسسات عالمية فقط بنحو (٥٧٤) مليار دولار.

ـ تراجع أسعار النفط لدول منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " إلي أقل من (٥٥) دولار للبرميل ، وتراجعت صادرات العديد من كبرى الشركات الصناعية علي مستوى العالم وحققت خسائر فادحة.

ـ تراجع التوقعات بشأن معدلات النمو في الاقتصاد العالمي ومعدلات نمو الصادرات والواردات خلال السنوات (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠) بعد ظهور الأزمة الاقتصادية عن ما كانت عليه قبل ظهور الأزمة.

ـ تزايدت معدلات البطالة بعد ظهور الأزمة الاقتصادية كنتيجة طبيعية لموجة تسريح العمال التي سادت العديد من البنوك والمؤسسات الاقتصادية ، وخاصة بعد إعلان صندوق النقد الدولي توقعاته الجديدة حول انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٠ م.

(٤) دراسة (المتيم ، د./ محمود أحمد ، ٢٠١١ م) والتي أشارت إلي أن أسباب الأزمة المالية العالمية ترجع إلي عدم التطبيق السليم للنظام الرأسمالي ، والتطورات السريعة في الأدوات المالية الجديدة ، والتجاوز عن سوء استخدام الحريات ، وعدم كفاية الضوابط الحاكمة لأداء المؤسسات المالية ، وتوسع المؤسسات المصرفية في منح قروض الرهن العقاري وارتباط العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية بالمؤسسات صاحبة الرهون العقارية ، والأهم من كل ذلك هو عدم احكام الحكومة سيطرتها علي أدوات الائتمان وغياب الدور الرقابي للسلطة النقدية علي أداء البنوك والمؤسسات المالية.

وأوضحت الدراسة أن تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة المالية العالمية بات أمراً حتمياً نظراً لارتباطه بعلاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واللذين يمثلان منبع اللأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها علي العديد من اقتصاديات دول العالم ، وقد ظهر التأثير السلبي علي الجانب العيني للاقتصاد المصري حيث بدأ بانخفاض حجم الصادرات المصرية إلي مختلف الأسواق العالمية والذي ترتب عليه انخفاض مستويات معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات ذات الصلة بقطاع الصادرات ، وأيضاً تزايد العجز في ميزان المدفوعات المصري نتيجة لما ترتب من انخفاض معدلات الصادرات وانخفاض الطلب العالمي عليها (وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، ٢٠١٠ م).

(٥) دراسة (السمران ، أ. / هدى فرج ، ٢٠١١ م) والتي قامت بتقييم أثر الأزمة المالية العالمية علي مخاطر الجهاز المصرفي السعودي ، حيث ذكرت الباحثة في الدراسة أن المخاطر المصرفية يمكن حصرها في كل من :ـ مخاطر السيولة ، والمخاطر القانونية ، ومخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر السوق والسمعة ، إلي جانب المخاطر التشغيلية ، وتوصلت الدراسة في النهاية إلي أن الأزمة المالية العالمية أدت إلي تغيرات واضحة في بنود النتائج المالية في الجهاز المصرفي السعودي وفي السلوك المصرفي تجاه التطورات المالية العالمية ، وفي سبيل مواجهة تلك النتائج قامت مؤسسة النقد السعودي باتخاذ مجموعة من الاجراءات التنظيمية والإشرافية لخلق بيئة استثمارية سليمة للصناعة المصرفية ، وكذلك اتباع سياسة نقدية تسعى إلي تحقيق الاستقرار المالي والعمل علي استقرار المستوى العام للأسعار من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي لدعم

السيولة النقدية ومواكبة العملية التنموية وتلبية الطلب المحلي علي الائتمان لكي تستمر المصارف في أداء دورها التمويلي.

(٦) دراسة (الهجهوج ، د./ حسن بن رفدان ، ٢٠١١ م) ، حيث حاولت هذه الدراسة معرفة حجم تأثير الأزمة المالية العالمية علي الاقتصاد السعودي من خلال التحليل الكمي والكيفي.

<u>وفقا للتحليل الكيفي</u>:ـ فقد استخدام الباحث بعض المؤشرات الاقتصادية مثل معدل النمو الاقتصادي ، والإيرادات والمصروفات الفعلية للدولة ، ونسبة الدين العام ، والرقم القياسي للأسعار ، وسوق الأسهم الاستثمارات ، وقد أوضح التحليل أن الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم في عام ٢٠٠٨ م ، كان لها تأثير سلبي واضح علي الاقتصاد السعودي ، ولكن هذا التأثير ظهر في عام ٢٠٠٩ م نتيجة لارتباط الاقتصاد السعودي بحجم عائدات الصادرات النفطية ، واعتماد الدولة السعودية علي هذه العائدات في خططها التنموية ، لذا فقد كان واضحاً أن نتائج المؤشرات الاقتصادية المشار إليها سابقاً قد تأثرت بشكل سلبي ، حيث أن غالبية هذه المؤشرات قد انخفض أداءها لسببين:ـ

<u>الأول</u>:ـ أن الأزمة المالية العالمية أدت إلي انخفاض النمو الاقتصادي العالمي مما خفض من حجم الصادرات بين دول العالم ، وبذلك انخفض حجم الصادرات السعودية من النفط مما أدى في النهاية إلي خفض عوائد صادرات النفط.

<u>الثاني</u>:ـ أن اعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية علي عائدات النفط وخصوصاً في تنفيذ السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي علي مشاريع البنية الأساسية والمشاريع الحكومية الأخرى ، ونتيجة لانخفاض تلك العوائد أدى ذلك إلي تباطؤ نمو المؤشرات الاقتصادية ، وهذه النتيجة كانت واضحة في انخفاض معدل النمو الاقتصادي السعودي الحقيقي في عام ٢٠٠٩ م.

<u>وفقا للتحليل الكمي</u>:ـ فقد قام الباحث باستخدام نموذج الانحدار المتعدد القياسي ، وكانت نتائج نموذج التحليل القياسي أن الاقتصاد السعودي يتأثر بشكل سلبي بالأزمات المالية والاقتصادية في حالة تأثر الاقتصاد العالمي من تلك الأزمات التي ينتج عنها انخفاض النمو الاقتصادي العالمي ، وبالتالي انخفاض حجم التجارة العالمية ن مما يؤدي إلي خفض الصادرات السعودية وخاصة صادرات قطاع النفط ، وبالتالي انخفاض حجم القطاع الخارجي للمملكة مما يؤثر سلبياً علي معدل النمو الاقتصادي السعودي.

بعد استعراض الدراسات السابقة في هذا الجزء من البحث فإنه يمكن للباحث أن يسجل الملاحظات الهامة التالية:ـ

(١) أن الأزمة المالية العالمية قد انهار علي آثارها العديد من منظمات الأعمال سواء كانت تلك المنظمات في صورة مؤسسات مالية مثل البنوك وشركات التأمين والبورصات ، أو كانت في صورة شركات صناعية كبرى لم يكن من المتوقع انهيارها بأي حال من الأحوال في الظروف الاقتصادية العادية.

(٢) أن معظم الدراسات التي تناولت أسباب الأزمة المالية العالمية أجمعت علي أن الأسباب الرئيسية للأزمة تمثلت في الخمسة نقاط التالية:ـ

(أ) ضعف الرقابة النقدية والمالية من جانب الأجهزة الرقابية بالدولة أو من الجهات الرقابية الخاصة بكل مؤسسة مالية والمنوط بها القيام بعملية الرقابة والتأكد من سلامة السياسات والإجراءات المتبعة.

(ب) غياب الجانب الأخلاقي في المعاملات الاقتصادية مما ترتب عليه عدم المصداقية وضعف الثقة في البيانات المالية التي تقدمها منظمات الأعمال للنشر للمساهمين وباقي المستخدمين لتلك البيانات ، وهذا ما أدى في النهاية إلي أزمة نقص السيولة وعدم القدرة علي سداد الديون وإفلاس العديد من الكيانات الاقتصادية الكبيرة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

(ج) قيام البنوك والمؤسسات المالية بمنح القروض سواء للأفراد أو مؤسسات الأعمال دون التدقيق في مدى قدرة هؤلاء الأفراد أو تلك المنظمات علي سداد هذه القروض في المستقبل ، هذا إلي جانب ما تم من عمليات التوريق للقروض العقارية بسبب عدم القدرة علي تحصيلها من المقترضين ، وما ترتب علي ذلك من نقص السيولة والإفلاس في نهاية الأمر كنتيجة حتمية لتلك العمليات.

(د) التطور السريع في استخدام المشتقات المالية وباقي الأدوات المالي الجديدة في البورصات والمؤسسات المالية العالمية ، بدون وضع ضوابط كافية تحكم أداء تلك المؤسسات ، بحيث تمنع الإفراط في استخدام تلك الأدوات بدرجة تؤدي إلي الإضرار بتلك المؤسسات نفسها ، وكذلك الإضرار بالاقتصاد العالمي بصفة عامة.

(هـ) عدم قدرة الدول علي وضع قواعد وإجراءات صارمة تستطيع من خلالها إحكام سيطرتها علي أدوات الائتمان وغياب الدور الرقابي للسلطات النقدية علي أداء البنوك والمؤسسات المالية.

(و) أن كل الاقتصاديات الرأسمالية لم تنجو من التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية بسبب ارتباط تلك الاقتصاديات بالاقتصاد الأمريكي ، والذي يمثل المصدر الأساسي لظهور الأزمة المالية ، ثم قام بتصديرها إلي باقي اقتصاديات الدول الأخرى المرتبطة به بعلاقات مالية وتجارية.

ويرى الباحث أنه بالرغم من أن معظم أسباب الأزمة المالية تظهر علي أنها أسباب اقتصادية ، إلا أن أصابع الاتهام تشير إلي المحاسبة وخاصة الجانب المتعلق منها بالرقابة والمراجعة بشقيها الداخلية والخارجية كانت سبباً رئيسياً في ظهور تلك الأزمة ، وذلك علي أساس اعتبارها صمام الأمان الذي يعتمد عليه المساهمين والجهات الحكومية في ضمان مصداقية ودقة وسلامة النتائج التي تفصح عنها منظمات الأعمال في التقارير والقوائم المالية.

٢/١ ـ دراسات تناولت علاقة المحاسبة والمراجعة بالأزمة المالية العالمية.

(١) دراسة (Carcello , J. V. , 2005) وقد اهتمت تلك الدراسة بتحليل ودراسة التغيرات التي حدثت في وظيفة المراجعة الداخلية أثناء فترات الأزمات والكوارث والقوانين ذات الصلة بها مثل أزمة كل من شركة Enron وشركة World com ، واستخدمت الدراسة بيانات مجمعة من عدد (٢٧١) شركة أمريكية متوسطة الحجم ، وأوضحت النتائج أن:ـ

*** ميزانيات وظيفة المراجعة الداخلية زادت بحوالي (١٠%) من ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ م.**

*** اجتماعات مديري المراجعة الداخلية مع لجان المراجعة قد زادت ـ سواء من حيث التكرار أو مدة الاجتماع ـ بحوالي (٢٥%) في المتوسط.**

(٢) دراسة (عبد الوهاب ، د./ وائل محمد ، ٢٠٠٩ م) حيث تناولت الدراسة للدور الذي يمكن أن تلعبه محركات الأداء في تفعيل وظيفة المراجعة الداخلية في ظل بيئة الأزمة المالية الحالية ، وأوضحت أنه:ـ

ـ هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في الدور الذي يمكن أن تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في ظل بيئة الأزمة المالية الحالية ، وخاصة في ظل وجود مؤشرات تؤكد زيادة عمليات

الغش وتدني المستوى الأخلاقي وعدم تفعيل دور لجان المراجعة ومشاكل الوكالة بين الأطراف ذات الصلة بالنشاط وتعقد البيئة المالية ، والتي ساهمت في مجملها مساهمة كبيرة في زيادة حدة الأزمة المالية الحالية.

ـ هناك العديد من أوجه القصور والانتقادات التي وجهة لوظيفة المراجعة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بتعيين والتقرير عن فعالية عملية إدارة الخطر علي الرغم من تأكيد معايير المراجعة الداخلية علي هذا الدور الهام.

ـ أن الأزمة المالية كان لها مساهمة إيجابية حول إعادة النظر في تفعيل الدور الحقيقي للمراجعة الداخلية وتوجيه الاهتمام للعديد من الجوانب الهامة مثل التحقق من فعالية إدارة الخطر ومنع واكتشاف عمليات الغش.

ـ يمكن تدعيم الدور الحالي والمرتقب لوظيفة المراجعة الداخلية وتحقيق فعاليتها من خلال استخدام مجموعة من محركات الأداء ، تتمثل في:ـ الوعي الاستراتيجي للإدارة ـ رأس مال فكري فعال ـ منهجية الأداء داخل وظيفة المراجعة الداخلية ـ التقييم المتوازن لأداء وظيفة المراجعة الداخلية.

(٣) دراسة معهد المراجعين الداخليين Institute of Internal Auditors (IIA , 2009) ، حيث قام المعهد بعمل استقصاء خلال شهر مارس من عام ٢٠٠٩ ، بغرض تقييم مدى تأثير الأزمة المالية علي أنشطة المراجعة الداخلية وقد كانت نتائج الاستجابات كالآتي:ـ

*** نسبة (٤١%) من الاستجابات أكدت عدم تغيير موازناتهم.**

*** نسبة (٥١%) من الاستجابات أشاروا أن موازناتهم انخفضت من ١٠% إلي أكثر من ٥٠% في المتوسط.**

*** زاد اهتمام معظم أنشطة المراجعة الداخلية بالمناطق المرتبطة بالأزمة المالية ، والخاصة بتخفيض التكاليف (٤٧%) وكذلك المخاطر التشغيلية (٤٧%).**

*** نسبة (٥٦%) من الاستجابات يرون أن محور اهتمام المراجع الداخلي في الفترة القادمة سوف يكون حول المخاطر التشغيلية والمالية ، بينما نسبة (٥٠%) أكدوا أن زيادة تركيزهم سوف تنصب علي تخفيض التكاليف وتعيين فاعلية مجهودات إدارة المخاطر**

(٤) دراسة (السقا ، د./ السيد أحمد ، ٢٠٠٩) حيث عكست تلك الدراسة مدى التفاعل بين الأزمات المالية العالمية وأدبيات المحاسبة والمراجعة كآليات رقابية من خلال الربط بين

حدوث وتكرار الأزمات المالية وحوكمة الشركات وآليات المراجعة ، وذكرت الدراسة أن الأزمات المالية العالمية تعتبر عرض لمرض ، وهو ضعف آليات الرقابة وعدم تفعيل دور لجان المراجعة ومبادئ حوكمة الشركات ، وطالبت هيئة سوق المال بتحسين فعالية لجان المراجعة ، وتطبيق مبادئ الحوكمة ، وتطوير مفاهيم استقلالية المراجعة ، حيث لخصت هيئة تداول الأوراق المالية المشكلة في أن :- " المراجعين هم عيون الجمهور علي عملية إعداد التقارير المالية ، حيث يعتمد الجمهور علي المراجعين في أن يكونوا حارساً أميناً يضع خاتم التصديق علي المعلومات المقدمة للمستثمرين ، ويجب أن تكون أمانة هذه المعلومات لها الأولوية القصوى ".

(٥) دراسة (عبد الوهاب ، د./ وائل محمد ، ٢٠٠٩ م) حيث توصلت الدراسة في نتائجها إلي أن الأزمة المالية الحالية هي محصلة مجموعة متعددة من العوامل منها استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي ، إلا أن ذلك المقياس لم يكن هو السبب الرئيسي في ظهور الأزمة وتفشيها في الاقتصاد العالمي ، فعندما نبحث عن الأسباب الحقيقية للأزمة نجدها ممثلة في قصور الإدارة وقصور في أساليب وأدوات الرقابة المالية ـ قصور في جهات إضفاء الثقة ـ والتوسع في عمليات الاقتراض والتعامل مع الأدوات المالية المعقدة ـ تدخل السياسة في مجال الأعمال لتحقيق التأييد والمكاسب السياسية وغيرها من الأسباب التي أدت إلي تفاقم الديون وخلق سلسلة من الديون بنفس الضمانات ـ ممارسة الشركات لعمليات إدارة الأرباح وخلق روح من عدم المبالاة لدي المقرضين حول امكانية سداد القروض ، حيث كانت السياسة السائدة هي احصل علي القرض ولا تفكر في السداد.

وقد توصلت الدراسة في نهايتها إلي عدة توصيات من أهمها:ـ

ـ ضرورة تضافر كافة الجهود ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة لإعادة اكساب الثقة في مخرجات النظام المحاسبي ، فهناك دور مرتقب للمنظمات المهنية والجهات التشريعية وجهات اضفاء الثقة والمستثمرين وغيرها لإعادة الثقة في نظام المعلومات المحاسبية ولمهنة المحاسبة والمراجعة.

ـ ضرورة إصدار مجموعة من التشريعات الموحدة دولياً حول تفعيل دور عمليات الرقابة والتلاعب في الحسابات سواء من القائمين بإعدادها أو المكلفين بالتحقق منها وخلق رقابة

ذاتية ، فيجب أن يكون من المؤكد والمعلوم لدي كافة المستويات الإدارية والرقابية أن التلاعب والغش سيكون له عقاب رادع.

- تفعيل وإعادة صياغة شاملة للرسالة المحاسبية ومنهجية العمل لمهنة المحاسبة والمراجعة من خلال عمل البحوث والمؤتمرات وورش العمل حول مضمون تلك الرسالة ووضع خطوط فاصلة بين المتناقضات داخل نظام المعلومات المحاسبية.

(٦) دراسة (منتدى علوم الإدارة والمحاسبة والضرائب ، ٢٠١٢ م) حيث أوضحت الدراسة أن الأزمة المالية كانت بسبب ضعف الرقابة والضوابط على الأسواق المالية الأمريكية ، واندفاع الكثير من مديريها لتحقيق الأرباح بأقصى درجات المخاطرة ، لذلك تشمل الخطط الأوروبية لمواجهة الأزمة زيادة رؤوس أموال البنوك وإجبارها على تخصيص أموال لمواجهة تقلبات السوق وإصلاح مؤسسات التصنيف الائتماني وتحسين عمليات الرقابة علي البنوك وشركات التأمين الأجنبية والمحلية ، وتبحث الخطط في وضع قواعد محاسبية تجبر البنوك على تسعير أصولها بانتظام لتفادي إحداث بلبلة في الأسواق مع تقلب قيمة السندات المكفولة برهون عقارية وإعادة هيكلة جذرية لنظام الرقابة المصرفية .

كما ذكرت الدراسة أن تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي (١٥٧) والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة يعتبر من أسباب الأزمة وخصوصاً في ظل وجود شكوك حول إساءة تطبيق المعيار ، وعليه فقد تضمنت خطة الإنقاذ قسمين هما:- (١٣٢) و (١٣٣) يتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة حيث ينص القسم رقم (١٣٢) على أن هيئة الأوراق المالية تملك صلاحية تعليق تطبيق المعيار (١٥٧) لأي شركة مصدرة للأوراق المالية إذا رأت الهيئة بأن ذلك الإجراء من شأنه أن يصب في المصلحة العامة ويحمي حقوق المستثمرين ، وينص القسم رقم (١٣٣) على أنه يتوجب على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ويتوجب عليها تقديم تقريرها إلى مجلس الشيوخ خلال فترة ٩٠ يوما حيث تتضمن الدراسة : أثر المعيار على ميزانية المؤسسات المالية ، أثر تلك المحاسبة على البنوك التي أفلست خلال ٢٠٠٨ م ، اثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين ، الطريقة التي يقوم من خلالها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتطوير المعايير المحاسبية ، مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار ، والمعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي رقم (١٥٧) .

بعد استعراض الدراسات السابقة في هذا الجزء من البحث فإنه يمكن للباحث أن يسجل الملاحظات الهامة التالية:ـ

(١) أن مهنة المحاسبة والمراجعة لا تعمل بعيداً عن ما يحدث من تغيرات وأزمات مالية واقتصادية ، وإنما تتعايش مع تلك الأحداث وتضع المعايير والإجراءات التي تضمن عدم الإضرار بالأوضاع المالية لمنظمات الأعمال ، وذلك إما من خلال محاولة القضاء علي تلك الأزمات ، أو من خلال التقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها إلي أقصى درجة ممكنة ، وهذا ما نراه واضحاً فيما قامت به العديد من الهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن وضع وتفعيل المعايير والمبادئ التي تحكم الأداء في مهنة المحاسبة والمراجعة بالمؤسسات المالية ومنظمات الأعمال.

(٢) أن المراجعة الداخلية تعتبر هي صمام الأمان اللازم لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية ، وبالتالي ضمان عدم وجود أي غش أو تلاعب في التقارير والقوائم المالية ، ولذلك يجب الاهتمام بها وتفعيل دورها بكل الطرق والوسائل بهدف تحقيق الرقابة المالية الفعالة بمنظمات الأعمال.

(٣) أن ضعف آليات الرقابة وعدم تفعيل مبادئ حوكمة الشركات بدرجة كافية ، إلي جانب عدم تفعيل دور لجان المراجعة باعتبارها أحد آليات تطبيق الحوكمة ، قد أدى إلي انهيار العديد من الكيانات الاقتصادية في ظل الأزمة المالية الحالية ، بسبب تهاونها في تطبيق آليات الرقابة السابقة نتيجة القصور من جانب الإدارة إلي جانب التقصير في تطبيق أو تفعيل أساليب وأدوات الرقابة اللازمة.

(٤) بالرغم من كل التداعيات والآثار السلبية التي لحقت بالاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة المالية الحالية ، إلا أنها يحسب لها بعض الإيجابيات والتي من أهمها:ـ

(أ) وجهة الانتباه إلي مناطق القصور في المبادئ والمعايير الخاصة بمهنة المحاسبة والمراجعة ، مما جعل الهيئات العلمية والمهنية تدعو إلي تضافر الجهود لإعادة إكساب المصداقية والثقة في مخرجات النظام المحاسبي بمنظمات الأعمال.

(ب) أن تطبيق مبادئ الحوكمة والتي من بينها تفعيل دور لجان المراجعة بهدف الرقابة علي تصرفات الإدارة في كافة القرارات التي تتخذها ، أصبحت من أهم الأولويات للهيئات العلمية والمهنية ، وذلك لضمان أكبر درجة من الحياد والمصداقية وعدم

التلاعب في تطبيق السياسات المحاسبية ، مما يترتب عليه توفير معلومات دقيقة للمساهمين وأصحاب المصالح مع منظمات الأعمال ، مما ينعكس بصورة إيجابية علي الأوضاع المالية لمنظمات الأعمال بصفة خاصة ، وعلي كافة النواحي الاقتصادية بصفة عامة.

٣/١ ـ دراسات تناولت دور لجان المراجعة فى تحقيق الثقة وحوكمة الشركات

(١) دراسة (السقا ، د./ السيد أحمد ، ١٩٩٥ م) حيث تناول الباحث في الدراسة مدي فعالية لجان المراجعة باعتبارها واحدة من أهم المشكلات التي ارتبطت بتكوين لجان المراجعة منذ نشأتها ، ومدي حاجة بيئة المراجعة والرقابة بالشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية لوجود تلك اللجان ، كما استهدفت الدراسة تطوير مدخل مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة بالشركات المساهمة العاملة في المملكة العربية السعودية.

وقد انتهت الدراسة إلي أن بيئة الرقابة والمراجعة بالشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية تحتاج إلي لجان المراجعة ، وقد توصلت الدراسة إلي مدخلاً مقترحاً لقياس فعالية لجان المراجعة بحيث يوجد علاقة ربط بين تكوين لجان المراجعة والحاجة إلي انجاز عملية المراجعة في ضوء ثلاثة معايير محددة وحاكمة هي:ـ

(أ) معيار الاستفادة من التجارب السابقة لبعض الدول الأخرى.

(ب) معيار مدى قدرة لجان المراجعة علي مواجهة المشكلات العملية للمراجعة.

(ج) معيار الحاجة إلي استكمال التطوير المهني لدى أعضاء تشكيل لجان المراجعة.

(٢) دراسة (خليل ، د./ محمد أحمد إبراهيم ، ٢٠٠٦ م) والتي تناولت موضوع تطوير أداء لجان المراجعة وأثر ذلك علي عملية المراجعة في الشركات المساهمة المصرية ، وقد توصل الباحث في نهاية هذه الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها:ـ

(أ) أن جوانب أداء لجان المراجعة يجب ألا تقتصر علي الجوانب الرقابية فقط ، وإنما يمكن أن تمتد إلي الجوانب المختلفة لعملية المراجعة سواء كانت مراجعة داخلية أو مراجعة خارجية ، بالإضافة إلي دورها في تحسين التقارير والقوائم المالية ، وتقييم ومتابعة أداء الوحدة الاقتصادية وإدارة المخاطر وتحديد الاستراتيجيات الخاصة بها ، مع مراعاة أن

الأثر الإيجابي لهذا الأداء ينعكس بالدرجة الأولي علي عملية المراجعة بمراحلها المختلفة مما يساعد علي تطوير وتحسين جودتها.

(ب) أن الوصول بأداء لجان المراجعة إلي أفضل أداء ممكن ويكون قابلاً للتطوير ، يتطلب أن يتوافر في لجان المراجعة مجموعة من الخصائص ، أهمها ما يلي:ـ

*** الاستقلال.**

*** الكفاءة العلمية.**

*** الخبرة العملية.**

*** القدرة علي بذل العناية المهنية اللازمة.**

*** دورية الاجتماعات.**

(ج) يمكن تقييم طبيعة أداء لجان المراجعة والحكم عليه ، وذلك من خلال مجموعة من المعايير والمؤشرات المقترحة ، وهي:ـ

<u>أولاً</u>:ـ <u>معايير والمؤشرات التنظيمية ، وتشمل</u>:ـ

١ـ عدد أعضاء اللجنة ونسبتها إلي مجلس الإدارة.

٢ـ نسبة الأعضاء غير التنفيذيين أو الخارجيين باللجنة.

٣ـ نسبة الأعضاء ذوي الخبرات في المجالات المالية والمحاسبية والمراجعة.

٤ـ نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم بالوحدة الاقتصادية.

<u>ثانياً</u>:ـ <u>المعايير والمؤشرات التنفيذية ، وتشمل</u>:ـ

١ـ عدد الاجتماعات التي تقوم بها اللجنة خلال العام.

٢ـ عدد لقاءات اللجنة مع كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

٣ـ عدد لقاءات اللجنة مع مدير الإدارة المالية بالوحدة الاقتصادية.

٤ـ الافصاح أو عدم الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة.

(د) أن يتم تقييم أداء لجان المراجعة بصفة مستمرة باستخدام المعايير والمؤشرات المقترحة السابقة أو بأي معايير أخرى ملائمة لتحديد جوانب القوة والضعف في أداء تلك اللجان لضمان استمرارية تطوير وتحسين ذلك الأداء مع تطور الأحداث.

(هـ) أن يتم الافصاح بصورة إلزامية عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير والقوائم المالية للشركات لتحقيق وزيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي تلك المعلومات ، والمساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة.

(٣) دراسة (Larry , E.R. , et al. , 2007) حيث تناول الباحثين في هذه الدراسة دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات باعتبارها إحدى الأدوات أو الآليات الهامة اللازمة لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات ، وعلاقتها بآليات الحوكمة الأخرى مثل المراجعة الداخلية ، ومدى العلاقة بين المراجع الداخلي ولجنة المراجعة.

وقد توصلت الدراسة وأكدت علي أهمية دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ، بشرط مراعاة التركيز علي معايير تشكيل واختيار أعضاء اللجنة والضوابط اللازمة للقيام بعملها في الشركات.

(٤) دراسة (حماد ، د./ طارق عبد العال ، ٢٠٠٧ م) حيث ذكر الباحث أن قيام لجان المراجعة بالأنشطة يتم من خلال الإجراءات التي تقوم بها عند تنفيذها لمهامها التي حددتها لها التشريعات والتعليمات الصادرة عن هيئة سوق المال ، وقد حدد الباحث مهام لجنة المراجعة في المجالات التالية:ـ

(أ) الإشراف والرقابة علي أعداد القوائم المالية وفحصها.

(ب) دعم وظيفة المراجعة الداخلية.

(ج) دعم وظيفة المراجعة الخارجية.

(د) دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.

(هـ) دعم مبادئ الحوكمة في الشركات.

(و) إدارة المخاطر في الشركات.

(٥) دراسة (سامي ، د./ مجدي محمد ، ٢٠٠٩ م) والتي كان هدف الباحث من ورائها هو دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وآثارها علي جودة القوائم المالية المنشورة بالتطبيق علي بيئة الأعمال المصرية ، وقد توصل الباحث في نهاية هذه الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها:ـ

(أ) أن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة الثقة والمصداقية للتقارير والقوائم المالية المنشورة.

(ب) أن المهام والاختصاصات التي تقوم بها لجان المراجعة تسعى في النهاية إلي الحفاظ علي حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل ، إلي جانب دعم مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة ، وهو ما تسعى إليه حوكمة الشركات بصفة أساسية.

(ج) أن لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات الحوكمة ، فإن لها دوراً أساسياً ومحورياً في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية ، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وكذا تقييم الرقابة الداخلية ، وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي ، وبالتالي فإن القيام بهذه المهام يستوجب أن يراعى تشكيل اللجنة من كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين أو قانونيين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

(٦) دراسة (Lisa , A.O. , et al. , 2009) تناولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين احتمال حدوث الغش في القوائم المالية ووجود لجنة مراجعة مستقلة في الشركة ، إلي جانب دراسة العوامل المؤثرة ـ بخلاف استقلال لجنة المراجعة ـ في احتمال غش القوائم المالية.

وتوصلت الدراسة في النهاية إلي أن استقلال لجنة المراجعة لا يمنع وجود الأخطاء أو الغش في القوائم المالية ، إلا أن نتائج الدراسة أوضحت أن احتمال الغش في القوائم المالية يرتبط بعلاقة عكسية مع كل من:ـ

(أ) استقلال لجنة المراجعة.

(ب) عدد مرات عقد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام.

(ج) هيكل رأس المال.

بينما اتضح إن احتمال الغش في القوائم المالية يرتبط بعلاقة طرديه مع كل من:ـ

(أ) حجم الشركة وعدد فروعها.

(ب) فرض الاستمرار ونمو الشركة.

(٧) دراسة (محمد ، د./ أمال إبراهيم ، ٢٠١١ م) ، والتي تناولت دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وذكرت الباحثة الأنشطة والمهام التي تمارسها لجنة المراجعة

ومدي الدور الذي يمكن أن تلعبه كل مهمة من تلك المهام في توفير المصداقية والثقة للقوائم المالية والحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وتوصلت الباحثة في نهاية البحث إلي أن:ـ

(أ) الأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهمة الإشراف والرقابة علي التقارير المالية وفحصها ودراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها لها تأثير كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات.

(ب) الأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهمة دعم وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية وآليات الحوكمة كانت ذات تأثير متوسط في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات.

(ج) الأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهمة إدارة المخاطر كانت ذات تأثير ضعيف في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات.

بعد استعراض الدراسات السابقة في هذا الجزء من البحث فإنه يمكن للباحث أن يسجل الملاحظات الهامة التالية:ـ

(١) أن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو زيادة الثقة والمصداقية في التقارير والقوائم المالية المنشورة والحفاظ علي حقوق المساهمين ، وعلي ذلك فإن هذا الدور يعتبر دوراً محورياً في ضمان جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك القوائم والتقارير ، وبالتالي الحفاظ علي المراكز المالية لمنظمات الأعمال بالصورة التي تضمن لها عدم الانهيار وأن تستمر بصورة طبيعية في تحقيق أهدافها دون أن تتأثر بأي أزمات مالية سواء كانت علي مستوى المنظمة ، أو علي المستوى الإقليمي أو العالمي كما هو حادث ونراه اليوم من جراء آثار الأزمة المالية العالمية التي سادت الاقتصاد العالمي حتى وقتنا الحالي.

(٢) أن هناك حاجة ماسة لوجود لجان المراجعة في الشركات المساهمة ، وأن يتم تفعيل دور هذه اللجان لضمان إنجاز عملية المراجعة وحل مشكلاتها ، إلي جانب زيادة درجة الثقة والمصداقية في التقارير والقوائم المالية.

(٣) أن جوانب الأداء التي تمارسها لجان المراجعة يجب ألا تنحصر في الرقابة فقط ، وإنما يجب أن تتوسع في تلك الجوانب لتشمل المراجعة بشقيها الداخلية والخارجية ، بالإضافة

إلي دورها في تحسين محتوى التقارير والقوائم المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير والقوائم المالية.

(٤) أن أداء لجان المراجعة يجب أن يكون قابلاً للتطوير ، وأن يكون هذا التطوير وفقاً لمعايير أداء محددة تضمن تحقيق الأهداف بأفضل جودة ممكنة ، مما ينعكس بصورة إيجابية علي صدق النتائج وتجنب المشكلات التي تنتج عن ضعف الرقابة بسبب عدم تفعيل دور لجان المراجعة في منظمات الأعمال والمؤسسات المالية.

(٥) أن لجان المراجعة تعد واحدة من أهم الأدوات الهامة والآليات اللازمة لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات ، والتي يرى الباحث أنها من أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الأزمات المالية أو علي الأقل يمكن الاعتماد عليها للحد من آثارها السلبية علي الاقتصاديات الدولية بصفة عامة ، وعلي الأوضاع المالية لمنظمات الأعمال بصفة خاصة.

بعد عرض الباحث للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بمهنة المحاسبة والمراجعة ، وبعض الدراسات التي تناولت دور لجان المراجعة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأهمية تفعيل هذا الدور في منظمات الأعمال ، فإن الباحث يري أنه يجب أن يتناول بالتفصيل دليل عمل لجان المراجعة ومسئولياتها وكيفية تفعيلها ، وذلك تمهيداً للتعرف علي كيفية الاستفادة من كل هذه الجوانب في مواجهة التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية الحالية ، وهذا ما يسعى الباحث إلي تحقيقه في الأجزاء القادمة من البحث إن شاء الله.

المبحث الثاني

لجان المراجعة ودورها في تطوير المراجعة وجودة أدائها

١/٢ :ـ تطور مفهوم وطبيعة وأهداف لجان المراجعة بمنظمات الأعمال.

أولاً:ـ نظرة تاريخية عن تطور لجان المراجعة:ـ

ظهرت فكرة تكوين لجان المراجعة في مجال الأعمال بالشركات الأمريكية والبريطانية منذ القرن التاسع عشر ، حيث أشار أحد الكتاب (Walker , R. G. , 2004) إلي أن تطور لجان المراجعة قد مر بثلاثة مراحل أساسية هي:ـ المرحلة الأولي ، والتي أطلق عليها اسم لجنة المديرين Committee Directors وكانت تلك اللجنة تختص بالمتابعة والرقابة علي أعمال المراجع الخارجي فقط ، إلي أن بدأت المرحلة الثانية ، والتي أطلق عليها اسم لجنة المديرين الخارجيين Committee of Outside Directors ، وكانت تلك اللجنة تختص بعملية تعيين المراجعين الخارجيين ومناقشة الأعمال التي يقومون بها لإتمام عملية المراجعة ، واستمرت تلك اللجنة لمدة ثلاثة عقود من الزمن ، منذ عام ١٩٤٠ وحتى بداية عام ١٩٧٠ ، حيث بدأت المرحلة الثالثة ، وأطلق عليها اسم لجنة المراجعة Audit Committees ، واستمرت بهذا الاسم منذ عام ١٩٧٠ وحتى وقتنا الحالي.

حيث قامت لجنة البورصة والأوراق المالية الأمريكية (SEC , 1974) في عام ١٩٧٢ بالتصديق علي ضرورة قيام الشكات الأمريكية العامة بتكوين لجان للمراجعة وأن يتم تشكيلها من المديرين الخارجيين Outside Directors بهدف حماية حقوق المساهمين والمستثمرين الذين يعتمدون في قراراتهم علي التقارير والقوائم المالية ، وفي عام ١٩٧٤ أصدرت نفس اللجنة النشرة المحاسبية رقم ١٦٥ والتي طالبت فيها الشركات الأمريكية بضرورة الإفصاح عن مدي وجود لجنة المراجعة بها من عدمه ، وكذلك بيان تكوين هذه اللجان وطبيعتها.

ثم تتابعت بعد ذلك النشرات والتوصيات التي طالبت بضرورة تكوين لجان المراجعة ، واهتمت دراسات أخرى بخصائص تلك اللجان والشروط والمواصفات التي يجب أن تتوفر في أعضائها ، وطبيعة عملها ، ففي دراسة لأحد الباحثين (خليل ، د./ محمد أحمد إبراهيم ، ٢٠٠٦) ذكر أن تطور لجان المراجعة قد مر بثلاثة مراحل كالآتي:ـ

المرحلة الأولى:ـ المطالبة بتكوين لجان المراجعة في الوحدات الاقتصادية.

وقد استمرت تلك المرحلة منذ بداية التفكير في تكوين جان المراجعة ، حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين ، وكان من أهم سماتها جانبين أساسيين هما:ـ

(١) ترسيخ فكرة القيام بتكوين لجان للمراجعة في الشركات المساهمة.

(٢) محاولة تحقيق أكبر درجة من الاستقلالية في أعضاء تلك اللجان من خلال تعيين أعضاء غير تنفيذيين أو أعضاء خارجيين.

المرحلة الثانية:ـ مراعاة المواصفات والخصائص للجان المراجعة وأعضائها.

وقد استمرت تلك المرحلة لمدة عقدين متتاليين حتى نهاية القرن العشرين ، واهتمت تلك المرحلة بعدة جوانب ، من أهمها ما يلي:ـ

(١) تحديد عدد أعضاء لجنة المراجعة بالوحدة الاقتصادية.

(٢) تحديد خبرات وكفاءات أعضاء اللجنة وكيفية تنظيم اجتماعاتهم.

(٣) تحديد طبيعة العلاقات بين أعضاء اللجنة والأطراف الأخرى بالوحدة الاقتصادية.

وقد تعددت الآراء خلال تلك المرحلة حول وضع تعريف محدد للجان المراجعة ، إلا أن معظم تلك الآراء اتفقت علي تعريف لجان المراجعة علي أنها:ـ

" هي واحدة من اللجان الفرعية التابعة لمجلس إدارة الشركة مباشرة ، وتتمتع بقدر من الاستقلال والخبرة والكفاءة الذي يؤهلها للقيام بمهامها المحددة لها ، بهدف تحقيق الاتصال بين كافة المستخدمين وأصحاب المصالح المتعارضة ، ودعم الثقة والموضوعية بالتقارير والقوائم المالية بصفة عامة ، إلي جانب دعم الثقة في تقرير المراجع بصفة خاصة ".

وفقاً لهذا التعريف يمكن تحديد العديد من الجوانب الهامة المرتبطة بلجان المراجعة ، وهي:ـ

(١) أن لجنة المراجعة تتبع رئيس مجلس الإدارة مباشرة بالوحدة الاقتصادية.

(٢) أن الاستقلال والكفاءة والخبرة هي من أهم الخصائص التي يجب أن يتصف بها أعضاء لجنة المراجعة.

(٣) أن لجنة المراجعة تمثل حلقة الاتصال بين إدارة الشركة والمساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات المصالح المتعارضة بالوحدة الاقتصادية.

(٤) أن لجنة المراجعة تعد من أهم المقومات التي تبعث الثقة من جانب المستخدمين في كل من الإفصاح المحاسبي بالتقارير والقوائم المالية ، وكذلك الإفصاح الوارد في تقرير المراجع الخارجي.

<u>المرحلة الثالثة</u>:ـ التوسع في المهام وطبيعة الأداء للجان المراجعة.

وقد تمثلت هذه المرحلة في الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى الآن ، وكزت الدراسات فيها علي التحديد الدقيق لمسئوليات وسلطات لجان المراجعة ، وطالبت الهيئات العلمية والمهنية الحكومات بوضع تشريعات ولوائح ملزمة تنظم إجراءات عمل تلك اللجان في الشركات ومنظمات الأعمال.

وقد توسعت الدراسات في تحديد الوظائف ومجالات الأداء التي تمارس من خلالها لجان عملها في الشركات المساهمة ، بالصورة التي تضمن تحقيق كل من:ـ

(١) أهداف المساهمين وكافة أصحاب المصالح المختلفة في الشركة.

(٢) الرقابة الفعلية أو الحقيقية علي كافة الأنشطة المختلفة بالشركة.

(٣) القضاء علي أو الحد من الممارسات غير القانونية وأعمال الغش والتضليل التي قد تمارسها إدارة الشركة لتحقيق مصالحها الخاصة .

(٤) إطلاق إشارة إنذار إلي ما قد تتعرض له الشركة من مشكلات خاصة أو أزمات عامة حتى يمكن اتخاذ الإجراءات الممكنة لمواجهة أثارها السلبية علي الشركة.

وهنا يجدر بالباحث الإشارة إلي النقاط الهامة التالية:ـ

(١) أن فكرة تكوين لجان المراجعة لم تكن بالفكرة الحديثة ، وإنما كان لها أصول منذ فترة طويلة ، وهذا دليل علي أهمية الموضوع ، علي اعتبار أنها تمثل امتداداً لتطوير عملية المراجعة بمعناها الواسع.

(٢) أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع تكوين لجان المراجعة كانت تنظر إلي تلك اللجان علي اعتبارها أحد الدعائم الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات نظراً لدورها الرئيسي والمؤثر في تحقيق الرقابة والربط بين جميع الأطراف أصحاب المصالح داخل وخارج منظمات الأعمال.

(٣) أن زيادة الاهتمام بتكوين لجان المراجعة أصبح أمراً ضرورياً بسبب انتشار حالات الفشل المالي والإفلاس الذي أصاب العديد من الشركات والمؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية ، بالإضافة إلي العديد من المخالفات المالية في بعض الشركات.

(٤) أنه في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية وانهيار العديد من الشركات والمؤسسات المالية أصبح الوقت ملائماً لتفعيل وتطوير أداء لجان المراجعة لمواجهة تلك الأزمة أو التخفيف من أثارها السلبية والمدمرة للشركات العاملة في البيئة الاقتصادية.

(٥) أن تشكيل لجان المراجعة من حيث عدد أعضاء اللجنة ودرجة الاستقلال التي يتمتع بها هؤلاء الأعضاء ، إلي جانب مستوى الخبرة العلمية والعملية لهم ، يعتبر من أهم مقومات النجاح لأداء تلك اللجان ، ويؤكد ذلك إحدى الدراسات (عبد الجليل ، د./ محمد حسني ، ١٩٩٥ م) التي أشارت إلي أن:ـ

أ ـ عدد أعضاء اللجنة يجب ألا يقل عن ثلاثة أعضاء.

ب ـ يكون غالبية أعضاء اللجنة من المديرين غير التنفيذيين ، ويفضل أن يكونوا من خارج الشركة ، لتوفير الاستقلال اللازم لممارسة المهام المطلوبة.

ج ـ يتمتع أعضاء اللجنة بالخبرات المالية والمحاسبية ، إلي جانب الخبرات في مجال المراجعة ، وأن يكون لديهم الخبرة والقدرة علي اتخاذ القرارات وتنفيذ المهام المطلوبة من اللجنة .

د ـ لا يكون لدي أعضاء اللجنة أي مصالح مع الشركة التي يعملون بها ، مثل ملكية الأسهم ، أو القرابة مع بعض المديرين التنفيذيين بالشركة لضمان الاستقلال والحياد في تنفيذ المهام المطلوبة.

(٦) أن أداء لجان المراجعة قد تغير عبر الزمن وبناءً علي الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، حيث ذكرت بعض من الدراسات (أحمد ، د./ محمد الرملي ، ٢٠٠١ م) ، (سامي ، د./ مجدي محمد ، ٢٠٠٩) ، أن:ـ

أ ـ دور ووظائف لجان المراجعة لم يقتصر علي فحص التقارير والقوائم المالية للشركة فقط ، ولكنه امتد ليشمل ممارسة عملية الرقابة علي الأنشطة المختلفة ، وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، ومتابعة الإجراءات التي يتبعها كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ، حتى وصل الأمر إلي التوصية بعزل وترشيح المراجع الخارجي.

ب ـ الهيئات العلمية والمهنية ألزمت الشركات في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، بضرورة النشر والإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة ، كما يحدث بالنسبة لتقرير المراجع الخارجي.

ج ـ أداء لجان المراجعة في الشركات قد توسع لدرجة أن تلك اللجان أصبح لها صلاحيات للتدخل في تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة المرتبطة بالشركة ، مما كان له عظيم الأثر في تخفيض التعارض بين تلك الأطراف ، إلي جانب الحد من عملية إدارة الأرباح التي قد تمارسها الإدارة لتحقيق مصالحها الذاتية دون أي مراعاة لمصالح المساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة.

ويري الباحث أنه بالرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به لجان المراجعة في العديد من الدول المتقدمة ، والتوسع في الأنشطة والصلاحيات التي تمارسها تلك اللجان ، إلا أن الأمر مازال يحتاج إلي مزيد من البحث والدراسة ، وخاصة في مصر وباقي الدول العربية الأخرى ، وذلك للأسباب التالية:ـ

(١) أن تلك الدول تعتبر حديثة العهد بفكرة تكوين لجان المراجعة ، وبالتالي فإنه ليس لديها إيمان راسخ بأهمية الدور الذي يمكن تلعبه تلك اللجان ، والفائدة التي يمكن أن تتحقق من تكوين هذه اللجان وتفعيل دورها ومهامها في الشركات.

(٢) الرغبة الشديدة لدى المساهمين والمستثمرين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة في زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير والقوائم المالية إلي جانب الحفاظ علي حقوقهم ، وخاصة في ظل وجود إدارة قد تمارس عمليات إدارة للأرباح لتحقيق أهداف الإدارة الذاتية علي حساب المساهمين والمستثمرين وباقي الأطراف الأخرى.

(٣) تعرض العديد من البنوك والشركات الكبري في بعض الدول المتقدمة للإفلاس والتعسر المالي ، وذلك نتيجة عدم وجود لجان للمراجعة بها ، أو وجود تلك اللجان ولكنه لم يتم تفعيلها ولم تمارس اختصاصاتها بصورة فعلية لتحقيق الرقابة اللازمة للتنبؤ بالتعسر أو الإفلاس ، وخاصة في أوقات الأزمات ، كما هو حادث في الوقت الحالي.

ثانياً:ـ إصدارات الهيئات العلمية والمهنية وانعكاساتها على لجان المراجعة:ـ

اهتمت الهيئات العلمية والمهنية بموضوع لجان المراجعة نظراً لأهمية الموضوع ، وما يمكن أن يحققه من إيجابيات بسببها علي كافة المستويات ، وقد توسع هذا الاهتمام ليشمل العديد من الجوانب الخاصة بلجان المراجعة ، من أهمها:ـ

(١) المطالبة بتكوين لجان المراجعة ، وأن يكون ذلك أمراً ملزماً بالنسبة للشركات.

(٢) تحديد طبيعة اللجان وكيفية تشكيلها ، والسمات الواجب توافرها في الأعضاء.

(٣) علاقتها بمجلس الإدارة وميثاق عملها واجتماعاتها ومكافآت أعضائها.

(٤) اختصاصاتها وطبيعة أدائها لتلك الاختصاصات بالشركة.

ونظرا لتعدد الإصدارات التي تم إصدارها في موضوع لجان المراجعة بالعديد من دول العالم ـ المتقدمة والنامية علي حد سواء ـ والتي تناولتها العديد من الدراسات (عساف ، د./ عماد الدين علوي ، ٢٠٠١) ، (غالي ، د./ جورج دانيال ، ١٩٩٨) ، (عبد العال ، د./ فاروق جمعة ، ٢٠٠٤) ، فإن الباحث سوف يتناول بعض هذه الإصدارات علي سبيل المثال لبيان أهمية الموضوع ، وضرورة الاستمرار في تطويره علي كافة المستويات ، بهدف تحسين أدائها لمواجهة التحديات والأزمات ، وأن تظل هي صمام الأمان الذي يضمن الحفاظ علي حقوق المساهمين وعدم الغش أو التضليل ، وما يترتب عليه من ضمان الاستمرار وعدم التعرض للأزمات التي قد تؤدي في النهاية إلي الإفلاس والانهيار الكامل بالنسبة للشركة.

وبناءً علي ما سبق فإن الباحث سوف يعرض تلك الدراسات كالآتي:ـ

(أ) <u>إصدارات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)</u>:ـ والذي أصدر العديد من التوصيات والتقارير ، من أهمها:ـ

(١) تقرير لجنة (Cohen) التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ، والصادر في عام ١٩٧٨ ، وقد تناول التقرير دور لجنة المراجعة في تحقيق الاتصال بين إدارة الشركة والمراجع الخارجي ، مثل الاتفاق مع المراجع الخارجي علي مجال وخطة المراجعة ، والموافقة علي الخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها هؤلاء المراجعين للشركة بخلاف عملية المراجعة التي يتم تنفيذها في نهاية كل سنة مالية.

(٢) قوائم معايير المراجعة الصادرة عن مجلس معايير المراجعة (ASB) التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ، والتي تمثلت في العديد من القوائم منها ، القوائم رقم (٥٣) و (٥٤) و (٦٠) و (٦١) و (٧١) و (٩٠) ، وقد تناولت تلك القوائم أهمية دور لجان المراجعة ، كما أشارت تلك القوائم إلي أهمية دور اللجنة كأداة اتصال مع الأطراف ذات العلاقة كالمساهمين والمستثمرين والمراجع الخارجي.

(ب) قرار هيئة سوق المال الأمريكية الصادر في عام ٢٠٠٠ م ، بشأن تحديد بعض القواعد المنظمة لأداء لجان المراجعة ، من حيث مجال عملها وتبعيتها واستقلالها ، وقد ألزمت الهيئة لجان المراجعة وفقاً لهذا القرار بأن تقوم بتقديم تقرير كامل عن المهام والأعمال التي قامت بها خلال العام ، وذلك بهدف زيادة الثقة والمصداقية في التقارير والقوائم المالية للشركات.

(ج) قانون ساربنس ـ أوكسلي (The Sarbanes Oxley Act) الصادر عام ٢٠٠٢ م ، حيث كان السبب الرئيسي هو التركيز علي تشكيل " مجلس الإشراف علي شركات المحاسبة العامة " ، ولكنه تناول ضمن مواده وجوب تكوين لجان المراجعة في كل شركة عامة ، وحدد دور ومهام تلك اللجان ، سواء الخاصة بعلاقتها بالإدارة ، أو الخاصة بفض المنازعات بين الإدارة والمراجع الخارجي بخصوص نقاط الخلاف المتعلقة بالتقارير والقوائم المالية.

(د) دراسات وتقارير تناولت مهام وواجبات ودور لجان المراجعة في العديد من الدول مثل المملكة المتحدة وكندا واستراليا ، منها:ـ

(١) تقرير لجنة كادبري بإنجلترا عام ١٩٩٢ (The Cadbury Committee Report).

(٢) تقرير لجنة هامبل بإنجلترا عام ١٩٩٨ م (Hampel Committee Report).

(٣) تعديلات قانون الشركات الصادرة في كندا عام ١٩٧٥.

(٤) تقرير المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) في عام ١٩٨٨.

(٥) قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن البورصة الكندية.

(٦) توصيات لجنة Cooney Committee الصادرة في استراليا عام ١٩٨٩.

(٧) توصيات كل من لجنة The Lavarch Committee و Bosch Committee في استراليا عام ١٩٩١.

(٨) مشروع القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية الصادر عن لجنة المراجعة الداخلية التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في عام ٢٠٠٣ م.

(٩) الدليل الإرشادي لتنظيم عمل لجان المراجعة في البنوك السعودية ، الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

(١٠) نص المادة الثالثة عشر والرابعة عشر من لائحة حوكمة الشركات السعودية.

(١١) دليل عمل لجان المراجعة الصادر عن مركز المديرين المصري بوزارة الاستثمار في أغسطس من عام ٢٠٠٨.

وكانت أهم النقاط التي تناولتها هذه الدراسات والتقارير بخصوص لجان المراجعة ما يلي:ـ

(١) ضرورة قيام الشركات بتكوين لجان المراجعة.

(٢) أن يكون عدد أعضاء اللجنة لا يقل عن ثلاثة أعضاء.

(٣) أن من أولويات مهام لجان المراجعة التأكد من إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة.

(٤) أن يكون تشكيل لجان المراجعة من المديرين غير التنفيذيين.

(٥) أن يكون من صلاحيات لجان المراجعة القيام بفحص القوائم المالية السنوية والدورية وإعداد تقرير عنها.

(٦) أن تكون لجان المراجعة مسئولة عن الموافقة علي القوائم المالية قبل عرضها علي مجلس الإدارة بالشركة.

(٧) القيام بإجراء الاتفاقيات مع المراجعين الخارجيين ، وفحص التقارير والقوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها لكافة المستخدمين.

(٨) أن تتوافر الخبرات العلمية والمهنية لدي أعضاء اللجنة ، إلي جانب الاستقلال والحياد لضمان الموضوعية والاستقلال والثقة في قرارات اللجنة إلي جانب الثقة في المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية.

ومازالت الاصدارات تتوالى من خلال المجالس واللجان التابعة للمعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) في أمريكا وإنجلترا وكندا وباقي الدول الأخرى ، بشأن تحسين الأداء وتحقيق الاستقلال والفعالية للجان المراجعة في الشركات ، وهذا إن دل علي شيء ، فإنما يدل علي أنه هناك إيمان راسخ لدى القائمين علي العمل في تلك الهيئات والمجالس العلمية بأهمية دور لجان المراجعة بالنسبة للشركات ، وقابلية هذا الدور للتحسين والتطوير للوصول إلي أفضل درجات الأداء ، مما يعود بالفائدة علي كافة الأطراف الخارجية والداخلية بالشركة.

وهنا يود الباحث أن يؤكد علي الملاحظات التالية:ـ

(١) أن مجال أداء لجان المراجعة في الشركات ، يركز علي عدة محاور أساسية هي:ـ

ـ زيادة درجة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية بالتقارير والقوائم المالية.

ـ نظم الرقابة الداخلية المطبقة علي أنشطة الشركة.

ـ الاتفاقات مع المراجع الخارجي وفض نقاط الخلاف بينه وبين إدارة الشركة ومتابعة عملية المراجعة.

(٢) أن اهتمام الهيئات والمنظمات العلمية بتنظيم عمل لجان المراجعة من خلال إصدار القواعد المنظمة والتشريعات التي تصل في كثير من الأحيان إلي حد الإلزام ، ما هو إلا تأكيد علي أهمية دور هذه اللجان في مواجهة المشكلات والأزمات التي قد تواجهها الشركات ، وخاصة في الوقت الحالي في ظل الأزمة المالية العالمية السائدة.

(٣) أن تكوين لجان المراجعة وتفعيل دورها في الشركات يعد من المبادئ الأساسية للتطبيق الناجح لحوكمة الشركات ، التي ينادي بتطبيقها كل الباحثين المنظمات والهيئات العلمية والمهنية في مختلف دول العالم.

(٤) ضرورة قيام لجان المراجعة بإعداد تقرير عن مسئولياتها والمهام التي قامت بها اللجنة خلال الفترة المحاسبية ، مع الزام الشركات بنشر هذا التقرير كأحد التقارير والقوائم المالية المنشورة بهدف ترسيخ فكرة أهمية وفعالية دور لجان المراجعة للعاملين ، وكذلك المساهمين والمستثمرين وكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

(٥) أن الاصدارات المتتالية من جانب الباحثين أو الهيئات العلمية والمهنية أجمعت علي أهمية وفعالية لجان المراجعة ، ولذلك لوحظ أن الاصدارات التالية كان الهدف الرئيسي منها هو ، إما تعديل وتحسين الاصدارات السابقة ، وإما إضافة مهام جديدة لدور لجان المراجعة ، لتطويرها والوصول بأدائها إلي أفضل صورة ممكنة.

وهذا ما جعل الباحث يتناول علاقة دور لجان المراجعة بالتداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، لعل هذه العلاقة تكون إحدى الوسائل أو الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية ، والخروج منها بأقل خسائر ممكنة علي الشركة وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بها.

٢/٢ :ـ جودة أداء لجان المراجعة ودورها في عملية المراجعة وحوكمة الشركات.

أولاً:ـ لجان المراجعة وعلاقتها بعملية المراجعة:ـ

مما لاشك فيه أن فعالية دور لجان المراجعة في تحقيق أهدافها تزداد مع وضوح ودقة تلك الأهداف والمسئوليات الملقاة علي عاتق تلك اللجان ، وكذلك الافصاح عن تلك الأهداف

والمسئوليات بالتقارير والقوائم المالية المنشورة للشركات ، حيث خلصت إحدى الدراسات في هذا المجال (Gendron , et al. , 2004) إلي أن جودة أداء لجان المراجعة بمنظمات الأعمال تنعكس بصورة مباشرة في جوانب عديدة هي:-

(١) دقة المعلومات المالية المنشورة في التقارير والقوائم المالية.

(٢) جودة إعداد المعلومات والإفصاح عنها.

(٣) كفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية بالمنظمة.

(٤) تحسين درجة جودة الأداء لكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

(٥) ترسيخ مقومات التطبيق الكفء لإطار ومبادئ حوكمة الشركات.

وفي دراسة أخرى (Gramling , et al. , 2004) تناولت طبيعة العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وبين لجان المراجعة بمنظمات الأعمال في إطار حوكمة الشركات ، وقد قامت الدراسة بتحليل دور المراجعة الداخلية في تدعيم قواعد حوكمة الشركات ، من خلال دورها في توفير المعلومات اللازمة للجان المراجعة للتحقق من سلامة التقارير والقوائم المالية ، وعمليات إدارة المخاطر بالمنظمة ، وقد إنتهت الدراسة إلي أن:-

(١) توافر الاستقلالية والخبرة المحاسبية والمالية لدى أعضاء لجان المراجعة ، يرفع من درجة الثقة والقدرة علي حماية استقلال المراجع الداخلي.

(٢) يزداد الحافز لدى المراجع الداخلي للعمل من أجل إضافة قيمة حقيقية لمنظمته ، من خلال توفير المناخ الملائم له للقيام بمهامه ومسئولياته بصورة أكثر كفاءة وفعالية.

(٣) ارتفاع أداء إدارات المراجعة الداخلية ينعكس بصورة إيجابية مباشرة علي تدعيم مفاهيم ومبادئ حوكمة الشركات.

وقد تناولت أيضاً إحدى الدراسات (Krishnan , J. , 2005) طبيعة العلاقة بين كفاءة لجان المراجعة وسلامة نظم الرقابة الداخلية بالشركات ، وكانت الدراسة علي عينة تمثلت في عدد ١٢٨ منظمة من منظمات الأعمال الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٠ م ، وكانت النتائج كالآتي:-

(١) يوجد علاقة ارتباط طرديه بين استقلال أعضاء لجان المراجعة ، وكفاءة نظم الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال.

(٢) يوجد علاقة ارتباط طرديه بين كل من ، خبرة أعضاء لجان المراجعة في النواحي المالية والمحاسبية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال.

(٣) في حين أن العلاقة تكون عكسية بين حجم أو عدد أعضاء لجان المراجعة ، ودرجة كفاءة نظم الرقابة الداخلية بمنظمات الأعمال ، حيث أن كثرة عدد أعضاء اللجنة يؤثر سلبياً علي أداء وظيفة الرقابة الداخلية ، والعكس صحيح.

(٤) وكذلك العلاقة تكون عكسية بين درجة كفاءة نظم الرقابة الداخلية بمنظمات الأعمال ، وبين رغبة إدارة المنظمة في القيام بممارسات معينة لإدارة الأرباح ، أو اتباع أساليب الغش أو الاحتيال المالي بالتقارير والقوائم المالية.

وكذلك تناولت دراسة (Zhang , Y. , et al. , 2006) مدى العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ممثلة في الاستقلالية ـ والخبرة المالية والمحاسبية ـ وعدد مرات اجتماع لجان المراجعة خلال السنة المالية ، وبين ضعف نظم الرقابة الداخلية ، وذلك خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ م ، وتمت الدراسة علي عينتين:ـ

(١) العينة الأولي تضمنت عدد ٧٣ منظمة أعمال أمريكية ، يوجد لديها نظم رقابة داخلية منخفضة الكفاءة.

(٢) العينة الثانية تضمنت عدد ٧٧ منظمة أعمال أمريكية ، يوجد لديها نظم رقابة داخلية فعالة وذات كفاءة عالية.

وقد كانت نتائج الدراسة كالآتي:ـ

(١) أن منظمات الأعمال التي يتصف أعضاء لجان مراجعتها بقلة الخبرة المالية والمحاسبية أو بعدم الاستقلال ، تكون في الغالب أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بها منخفضة الكفاءة.

(٢) أنه في حالة زيادة عدد مرات اجتماعات لجان المراجعة في منظمات الأعمال عن القدر الطبيعي المسموح به ، تصبح أنظمة رقابتها الداخلية أكثر عرضة لأن تكون منخفضة الكفاءة داخل المنظمة.

(٣) أنه كلما ارتفعت درجة جودة أداء لجنة المراجعة ، وكذلك درجة استقلال أعضائها ، كلما كانت أنظمة الرقابة الداخلية أكثر كفاءة ، أي أن العلاقة بين العاملين في هذه الحالة تكون علاقة عكسية.

وفي إحدى الدراسات الأخرى (Lin , J. , et al. , 2006) التي تناولت طبيعة دور لجان المراجعة في تأكيد جودة ومصداقية وشفافية التقارير والقوائم المالية ، وبصفة خاصة دورها في مواجهة ممارسات وأساليب إدارة صافي الربح المحاسبي ، وركزت الدراسة علي تحليل طبيعة ونوعية العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ممثلة في:ـ حجم اللجنة أو عدد أعضائها ـ الاستقلالية ـ الخبرة المحاسبية والمالية ـ حجم ملكية أعضاء اللجنة لأسهم رأس المال ـ الكفاءة والفعالية ، وبين قيام إدارة منظمات الأعمال بإعداد القوائم المالية وفقاً لممارسات وأساليب معينة لإدارة الأرباح ، وشملت الدراسة عينة من (١١١) منظمة أعمال أمريكية مسجلة في هيئة سوق المال الأمريكية ، وقد توصلت الدراسة إلي:ـ

(١) أن هناك علاقة عكسية بين حجم أو عدد أعضاء لجنة المراجعة وبين وجود حالات لإعادة إعداد التقارير والقوائم المالية نتيجة عدم سلامتها بسبب إتباع إدارة المنظمة لبعض ممارسات وأساليب لإدارة صافي الربح المحاسبي.

(٢) لم تتوصل الدراسة إلي وجود علاقة بين باقي خصائص لجان المراجعة السابق ذكرها وبين وجود حالات لإعادة للتقارير والقوائم المالية نتيجة عدم سلامتها بسبب إتباع إدارة المنظمة لبعض ممارسات وأساليب لإدارة صافي الربح المحاسبي.

وفقاً لهذه الدراسات ، فإن الباحث يمكن أن يتوصل إلي الملاحظات الهامة التالية:ـ

(١) أن هناك تركيز شديد علي الدور الهام الذي يمكن أن تحققه لجان المراجعة في مجال الحفاظ علي سلامة التقارير والقوائم المالية من أي آثار ناتجة عن التلاعب والغش في المعلومات المحاسبية الواردة بها.

(٢) أن رفع كفاءة وتفعيل دور نظم الرقابة الداخلية من خلال دعم لجان المراجعة لتلك النظم يؤدي في النهاية إلي صدق الافصاح في التقارير والقوائم المالية ، وخلوها من أي ممارسات أو أساليب لإدارة صافي الدخل المحاسبي التي قد تتبعها إدارة المنظمة لتحقيق مصالحها الذاتية علي حساب مصلحة المستثمرين وباقي الأطراف الأخرى.

(٣) أن هناك ضرورة ملحة لدى منظمات الأعمال للاستمرار في تطوير أداء لجان المراجعة ، باعتبارها إحدى المحاور الأساسية لتطوير العمل المهني في مجال المحاسبة والمراجعة ، وخاصة في ظل الدعوات المستمرة من جانب الباحثين والعديد من الهيئات العلمية والمهنية ، لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

(٤) أن مبررات ضرورة الحاجة إلي تطوير أداء لجان المراجعة بمنظمات الأعمال تأتي من منطلق الرغبة الشديدة في حماية مصالح المستثمرين وباقي الفئات الأخرى ذات العلاقة ، وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية لدى تلك الفئات ، إلي جانب الاستجابة لما تنادي به الهيئات العلمية والمهنية المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة لتطوير أداء لجان المراجعة وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

(٥) أن غالبية الأبحاث التي تناولت تطوير أداء لجان المراجعة في منظمات الأعمال ، اقتصرت جهودها علي تطوير خصائص لجان المراجعة فقط ، ولم تحاول الربط بينها وبين بعض اتجاهات التطوير الأخرى مثل مدخل القيمة العادلة ، ومدخل القيمة المضافة ، ومدخل المراجعة وفقاً لإدارة مخاطر المنظمة ، لضمان تطوير جودة الأداء تلك اللجان بما يتفق مع تلك الاتجاهات الأخرى.

(٦) أنه علي الرغم من قيام العديد من الدول بوضع القوانين التي تلزم منظمات الأعمال بتكوين لجان المراجعة ، إيماناً منها بأهمية موضوع تكوين وتطوير لجان المراجعة ، إلا أننا نلاحظ أن كثيراً من منظمات الأعمال تتعامل مع الموضوع علي أنه استكمال للجوانب القانونية فقط ، دون أي تفعيل لدور أو لأداء تلك اللجان ، أو من منطلق أنها تعتبر مقراً لتدريب المديرين غير التنفيذيين بالمنظمة.

(٧) أن العديد من الدراسات أوضحت أن تطوير أداء لجان المراجعة ينعكس بصورة إيجابية مباشرة علي أداء نظم الرقابة الداخلية ، مما يؤدي إلي تفعيل ورفع درجة كفاءة نظم الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال.

(٨) أنه علي الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع تطوير أداء لجان المراجعة في البيئة الأمريكية والغربية بصفة عامة ، إلا أن الأمر لم ينل نفس الدرجة من الاهتمام في العالم العربي ، ولذلك فإن الأمر ما زال يحتاج إلي مزيد من البحث والدراسة بشأن موضوع تطوير أداء لجان المراجعة وربطها بمبادئ الحوكمة ، ورفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية وخاصة في البيئة المصرية ، إلي جانب ربطها بالمتغيرات الاقتصادية مثل الأزمة المالية العالمية ، التي حدثت علي المستوي العالمي ، وتؤثر بصورة جوهرية علي اقتصاديات الدول بصفة عامة ، وعلي أداء منظمات الأعمال بصفة خاصة ، وهذا ما يسعى الباحث إلي تحقيقه من خلال هذه الدراسة ، حيث يحاول الباحث إيجاد مدخل لتطوير أداء

لجان المراجعة يمكن من خلاله الحد من التداعيات المدمرة والآثار السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية.

ثانياً:ـ المعايير الأساسية لجودة أداء لجان المراجعة:ـ

إن كفاءة وفعالية الأداء للجان المراجعة مرتبطة بمجموعة من المعايير والمتغيرات التي تتكامل مع بعضها لتحقيق أعلي مستويات الكفاءة والفعالية لأداء تلك اللجان في منظمات الأعمال ، وقد تناولت العديد من الدراسات مجموعة المعايير والمتغيرات المرتبطة بجودة أداء لجان المراجعة (Harrast , S. , & Lori , O. , 2007) ، (Cohen , J. , et al. , 2004) ، (لبيب ، د./ خالد محمد عبد المنعم ، ٢٠٠٧) ، وقد حددتها هذه الدراسات فيما يلي:ـ

(١) طبيعة تكوين لجنة المراجعة:ـ حيث أشارت تلك الدراسات إلي في هذا الجانب إلي:ـ

أ ـ ضرورة أن يتراوح عدد أعضاء اللجنة بين ثلاثة أعضاء إلي خمسة ، ويجوز أن يكون من بينهم ـ بحد أقصى ـ اثنان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

ب ـ وأن يتوافر في أحد الأعضاء ـ علي الأقل ـ الخبرة المحاسبية والمالية المتخصصة والمناسبة ، وأن يكون لدي كافة الأعضاء القدرة علي إمكانية فهم المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في التقارير والقوائم المالية.

ج ـ القدرة علي تكوين الرؤية الثاقبة وإصدار الأحكام الصائبة والمناسبة ، وأن يكون لديهم الحد الأدنى من المعرفة القانونية.

د ـ الإلمام بمبادئ حوكمة الشركات ، والمعرفة التامة بطبيعة نشاط المنشأة والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه.

هـ ـ وأن يتوافر لدى الأعضاء الخبرة اللازمة لمواجهة المواقف والأزمات المالية المعقدة.

و ـ الإلمام بقدر مناسب من الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ز ـ أن يكون هناك إمكانية للاستعانة ببعض ذوي الخبرة ـ بصورة مؤقتة ـ في مواجهة بعض الأزمات الهامة والمؤثرة ، بهدف تحسين جودة أداء اللجنة وتنفيذ مسئولياتها علي أفضل صورة.

ح ـ ضرورة توافر الحد الأدنى والحد الأقصى لملكية أسهم رأس المال ، لضمان توافر شرط الاستقلالية والموضوعية.

(٢) ميثاق عمل لجنة المراجعة:ـ والذي يتم كتابته في كل منظمة ، ويحدد فيه كل صلاحيات واختصاصات لجنة المراجعة بها ، ويتضمن هذا الميثاق الأمور التالية:ـ

أ ـ تحديد واجبات وسلطات ومسئوليات لجنة المراجعة.

ب ـ تحديد متطلبات استقلال أعضاء لجنة المراجعة.

ج ـ تحديد طبيعة ونوعية العلاقات بكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

د ـ طبيعة ونوعية علاقات أعضاء اللجنة بكافة المستويات الإدارية بالمنظمة.

هـ ـ تحديد الأسس المتبعة لاختيار رئيس وأعضاء اللجنة ومدة خدمتها.

و ـ الحد الأدنى لعدد مرات اجتماعات اللجنة خلال الفترة المالية.

ز ـ الإجراءات التنفيذية التي يجب علي اللجنة اتباعها لتنفيذ مهامها وأنشطتها.

ح ـ طبيعة ونوعية التقارير التي يجب علي اللجنة إعدادها وتقديمها إلي كل من مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين.

ط ـ طبيعة ونوعية أساليب تقييم الأداء للجنة وتحديد أبعاد خطة تطوير هذا الأداء مستقبلاً.

(٣) مدى الاستقلال والموضوعية:ـ حيث يمثل معيار الاستقلال والموضوعية الركن الأساسي لضمان قوة لجنة المراجعة ، في أداء مهامها ومسئولياتها بأعلى درجات الكفاءة الممكنة ، فكلنا يعلم أن فقدان لجنة المراجعة لاستقلالها وموضوعيتها يحولها إلي أداة من أدوات حماية مصالح مجلس الإدارة علي حساب المساهمين والمستثمرين وباقي الأطراف الأخرى ذوي الصلة بمجال عمل المنظمة ، من هنا استقرت القوانين علي أنه من الضروري توفير معيار الاستقلال والموضوعية لأعضاء لجنة المراجعة لضمان تنفيذها لمهامها بالكفاءة المطلوبة (وزارة التجارة السعودية ، ١٩٩٤) ، (الهيئة العامة لسوق المال المصرية ، ٢٠٠٢ م) ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:ـ

أ ـ أن يتم تحديد مكافآت أعضاء لجنة المراجعة من خلال الجمعية العامة للمساهمين ، وبما يتناسب مع جهودهم وأعمالهم ونظير قيامهم بمهام مسئولياتهم ، وليس مقابل أي أعمال أخرى مثل الاستشارات التي قد يقدمها بعض أعضاء لجنة المراجعة لمجلس الإدارة ، وأن يتم الإفصاح عن كافة المكافآت والمزايا التي صرفت لأعضاء لجنة المراجعة خلال العام في تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العامة للمساهمين.

ب ـ حظر عضوية لجنة المراجعة علي أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين نهائياً.

ج ـ تحديد الحد الأقصى لملكية أسهم رأس المال لكل عضو من أعضاء لجنة المراجعة.

د ـ تحديد أنواع العلاقات التي تؤثر سلبياً علي استقلال أعضاء لجنة المراجعة ، ومنع تعيين أي عضو يقيم أي من هذه العلاقات مع الإدارة ، أو أي مدير من المديرين التنفيذيين بالمنظمة.

هـ ـ تحديد فترة انتظار انتقالية لمن كان له علاقات مؤثرة مع نفس المنظمة ، أو أي منظمة أخرى ذات صلة بها ، قبل تعيينه كعضو بلجنة المراجعة.

و ـ تحديد الحد الأقصى لفترة العضوية بلجنة المراجعة.

(٤) مدى الإلمام بطبيعة نشاط المنظمة والمخاطر والمسئوليات المرتبطة بها ، وخاصة في ظل التطورات المهنية الحالية ، مما استوجب ضرورة التخصص لدراسة مخاطر النشاط ، ومخاطر القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنظمة ، حيث لابد أن يمتلك أعضاء اللجنة للنظرة الشمولية لكي يتمكنوا من تفهم أصول التخطيط الاستراتيجي ، وإدارة وتقويم مخاطر النشاط سواء كانت مالية أو غير مالية ، مما ينعكس بدورة علي ارتفاع جودة أداء لجان المراجعة.

(٥) القدرة علي إقامة علاقات إنسانية مع الأطراف التي تتعامل معها اللجنة دون التخلي عن الحذر ، لخلق نوع من الثقة والاحترام المتبادل بين أعضاء اللجنة والأطراف الأخرى ، وخاصة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية والإدارة المالية ، والمراجع الخارجي ، لذلك يجب أن يتسم أعضاء لجنة المراجعة بالمهارات السلوكية في التعامل مع كافة الأطراف وخاصة الأطراف الخاضعة لتقويمهم وتوصياتهم ، وذلك من خلال:ـ

أ ـ التعامل معهم بمفهوم المشاركة ، لرفع كفاءة أدائهم.

ب ـ التغلب علي نقاط الضعف والثغرات الموجودة لديهم ، وليس علي أساس تصيد الأخطاء غير المتعمدة أو التشهير ، بهدف رفع الكفاءة وتطوير الأداء المهني.

ج ـ التعامل بحذر وذكاء تجاه مواطن الشك والخطورة ، لمنع وقوع أي ممارسات احتيال أو فساد مالي بالمنظمة.

(٦) التدريب المهني والتعليم المستمر لضمان اكتساب الخبرات المالية والمحاسبية ، والذي يعد من أهم مقومات النجاح ورفع كفاءة الأداء للجان المراجعة ، وبالتالي فإن التدريب المهني

والتعليم المستمر يعتبر من الأمور الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في تنمية مهارات أعضاء لجان المراجعة وتزويدهم بالخبرات اللازمة في مجالات متعددة لتساعدهم علي أداء مهامهم بكفاءة وفعالية ، ومن أهم هذه المجالات ما يلي:ـ

أ ـ التعرف علي طبيعة نشاط المنظمة ، وطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه.

ب ـ التعرف علي أسس ومبادئ المراجعة علي أساس مخاطر نشاط المنظمة ، والإلمام بأنواع هذه المخاطر في الواقع العملي.

ج ـ اكتساب مهارات الكشف ومواجهة ممارسات إدارة الأرباح ، أو إصدار تقارير تتضمن احتيالاً مالياً أو معلومات مضللة.

د ـ اكتساب مهارات تحليل وتقويم نظم الرقابة الداخلية باستخدام مداخل التقويم الحديثة مثل مدخل التقويم المتوازن للأداء.

هـ ـ القدرة علي تطبيق مدخل المراجعة الإدارية البيئية ، لتقييم مدي التزام منظمات الأعمال بمعايير الجودة البيئية.

(٧) عدد الاجتماعات الدورية المناسب ، والمطلوب عقدها خلال العام ، والذي قد يختلف من منظمة إلي أخرى ، حسب كمية الموضوعات التي يجب مناقشتها ودرجة تعقيدها والمشكلات التي يجب علي اللجنة دراستها واتخاذ قرارات بشأنها ، ورغم ذلك فإن الكم المعتاد في الظروف العادية يتراوح بين ثلاثة إلي أربعة اجتماعات خلال العام المالي تناقش فيها الموضوعات الأساسية التالية:ـ

أ ـ مدى عدالة وسلامة وشفافية التقارير والقوائم المالية للمنظمة.

ب ـ تقويم نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمنظمة.

ج ـ أي موضوعات أو مشكلات قد تظهر خلال العام المالي ، وتحتاج للدراسة وإبداء الرأي من لجنة المراجعة.

وهنا يجب الإشارة إلي أن إحدى الدراسات (Zhang , Y. , et al. , 2006) ، توصلت إلي أن زيادة عدد مرات اجتماعات لجان المراجعة عن الكم المناسب ، يسبب انخفاض درجة كفاءة الأداء لهذه اللجان ، وكذلك زيادة احتمال إصدار المنظمة لتقارير وقوائم مالية غير عادلة ، وتحتوي علي احتيال أو فساد مالي.

(٨) إعداد التقارير اللازمة لتقديمها للجمعية العامة للمساهمين أو لمجلس الإدارة ، حيث يمثل هذا المعيار المحصلة النهائية لنتائج عمل لجنة المراجعة ، وبالتالي فهو يحظى بقدر كبير من الأهمية ، ويجب أن تتضمن تقارير لجنة المراجعة من حيث المحتوى ما يلي:ـ

أ ـ الجوانب المتعلقة بميثاق عمل اللجنة والأنشطة التي تم تنفيذها ونتائجها.

ب ـ نتائج التقويم الذاتي لما قامت به المنظمة من أعمال خلال العام الماضي.

ج ـ بيان بمدى وفاء المنظمة ونظام رقابتها الداخلية ونظام تقاريرها المالية بمتطلبات حوكمة الشركات.

د ـ نتائج تقويم لجنة المراجعة لأداء كل من إدارة المراجعة الداخلية ، والمراجع الخارجي.

هـ ـ التوصيات التي تراها المنظمة ضرورية بخصوص طبيعة أعمال المنظمة ، ومدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ، وآثارها علي المركز المالي ونتائج الأعمال.

و ـ أي توصيات أخرى ، وخاصة ما يتعلق منها بأساليب رفع درجة الكفاءة والفعالية للأنشطة الرقابية بالمنظمة ، ومعالجة نقاط الضعف بنظام الرقابة الداخلية ، والأخطاء الناتجة عن عمليات الاحتيال المالي.

ز ـ نتائج فحص التقارير والملاحظات المقدمة من إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ، وكذلك نتائج فحص المقترحات والتوصيات المقدمة بشأن توفير الاستقلال الواجب لإدارة المراجعة الداخلية ، وسبل رفع كفاءة أدائها المهني.

وهنا يرى الباحث أنه لابد أن تتكامل كل المعايير السابقة بهدف رفع مستوى جودة الأداء للجان المراجعة وتفعيل دورها ، من خلال تفعيل ورفع كفاءة دور نظم الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال وترسيخ مبادئ حوكمة الشركات التي تهدف إلي تحسين أداء منظمات الأعمال ومنع الممارسات التي تؤدي إلي الغش والاحتيال المالي وتوفير الثقة والمصداقية في أساليب وإجراءات العمل في المنظمة وبالتالي زيادة الثقة لدى أصحاب المصالح في دقة وسلامة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية ، وكذلك التقليل من حدة تضارب المصالح بين الإدارة من ناحية والمساهمين والمستثمرين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمنظمة من ناحية أخرى ، وهو ما سوف يتناوله الباحث في نفس هذا المبحث إن شاء الله.

ثالثاً:ـ جودة أداء لجان المراجعة ، ودورها في تدعيم حوكمة الشركات:ـ

تناولت العديد من الدراسات (مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ٢٠٠٦ م) ، موضوع إطار حوكمة الشركات ، واتفقت في معظمها ـ إن لم تكن جميعها ـ علي أن إطار حوكمة الشركات يهدف إلي تطبيق مجموعة من النظم التي تضمن تحسين أداء منظمات الأعمال بشكل عام ، وذلك من خلال:ـ

(١) وضع وتحديد الأساليب والإجراءات التي تنظم سير العمل داخل المنظمة ، وتضمن تحقيق شفافية السياسات التي تتبعها المنظمة ، والمساواة في التعامل مع كل أصحاب المصالح معها سواء كانوا داخليين أو خارجيين.

(٢) تطبيق النظم التي تضمن تجنب أو تقليل الاحتيال المالي ، وممارسات إدارة صافي الربح المحاسبي ، وتعارض المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمنظمة.

(٣) وضع الأسس والقواعد التي تضمن تحقيق الرقابة الفعالة علي إدارة المنظمة وأعضاء مجلس إدارتها.

(٤) ضمان تحقيق الثقة والمصداقية بين إدارة المنظمة ، والمساهمين وباقي أصحاب المصالح.

(٥) ضمان تحسين جودة الإفصاح ، من خلال توفير أكبر قدر من الشفافية للإفصاح المحاسبي الوارد في التقارير والقوائم المالية.

وهنا يؤكد الباحث علي ما ذكرته إحدى الدراسات (لبيب ، د./ خالد محمد عبد المنعم ، ٢٠٠٦) ، من أن توافر لجان مراجعة مستقلة ، وذات كفاءة عالية في منظمات الأعمال تعد من أهم أسس التطبيق الكفء والفعال لإطار حوكمة الشركات ، وذلك لسببين هما:ـ

(١) أن الإطار السليم لحوكمة الشركات يتطلب ضرورة توافر لجنة مراجعة مستقلة ، لها أراء موضوعية متكاملة ، ولديها مهارات وخبرات متخصصة تساعدها علي القيام بدور رئيسي في مجال الإشراف والرقابة ، بالصورة التي تحمي وتخدم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بمختلف أنواعهم.

(٢) أن الدور الهام والفعال الذي تقوم به لجان المراجعة في مجال دراسة وتقويم نظم الرقابة الداخلية لتطويرها والارتقاء بمستوى كفاءة أدائها بوجه عام ، إلي جانب دعم دورها في مجال تحقيق عدالة وشفافية الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية ، لينعكس أثره بصورة مباشرة في تدعيم الأسس الأخرى اللازمة لتطبيق إطار حوكمة الشركات.

ويرى الباحث أن توفير مقومات رفع درجة كفاءة وفعالية دور لجان المراجعة قي منظمات الأعمال ، وخاصة ما يتعلق منها بتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء اللجنة ، وتزيدهم بالمهارات والقدرات اللازمة من خلال البرامج التدريبية ، من شأنه أن يساهم بايجابية في رفع جودة أداء لجان المراجعة ، مما ينعكس أثره علي تحسين مستوى كفاءة نظم الرقابة الداخلية ، وهو ما يؤثر بشكل مباشر في دعم أسس تطبيق إطار حوكمة الشركات.

كما أن قيام لجان المراجعة بالإشراف علي تطوير أداء نظم الرقابة الداخلية ، من حيث الاستقلال ، وتحقيق الكفاءة للمراجعين الداخليين ، وتوفير الاتصال الكفء بين كل من المراجعين الداخليين والمراجع الخارجي ، وضمان تحقيق أكبر قدر من الاستقلال لكلا الطرفين ، إلي جانب فحص التقارير والقوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها ، وتتبع الأخطاء وحالات الاحتيال المالي وتتبع نقاط الضعف التي تسببت في حدوث تلك المخالفات ، ثم تقديم التوصيات اللازمة للقضاء عليها ، ويرى الباحث أن كل ما سبق ما هو إلا تطبيق كفء وفعال لإطار حوكمة الشركات.

ومن جانب آخر فإن التزام لجنة المراجعة بالتقويم الذاتي لأدائها واستقلالها ، وبما لا يتعارض مع أهدافها ومسئولياتها ، إنما يعتبر من أهم أسس تحسين الأداء لمنظمات الأعمال وتدعيم قدراتها ، والتزامها الفعال بمقومات وأركان الإطار العام لحوكمة الشركات ، الذي يتم تطبيقه في منظمات الأعمال.

وخلاصة ما سبق أن تحقيق جودة الأداء للجان المراجعة علي كافة المحاور ، من حيث:ـ

(١) طبيعة تكوين أو تركيب لجان المراجعة.

(٢) مدى الاستقلال والموضوعية ، وتوافر المهارات الخبرات المالية والمحاسبية للأعضاء.

(٣) تحديد ووضوح السلطات والمسئوليات والواجبات.

(٤) مدى توافر المعلومات اللازمة لاستخدامها ، ومدى توافر العدد الكافي من المستشارين المتخصصين لتلك اللجان.

(٥) مدى القدرة علي الاجتهاد وبذل العناية المهنية الكافية ، بغرض تحقيق الأهداف المطلوبة

(٦) مدى ملاءمة عدد مرات اجتماعات تلك اللجان.

(٧) مدى قوة العلاقة والتعاون بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بالمنظمة.

كل ذلك ينعكس بشكل مباشر علي رفع درجة كفاءة نظم الرقابة الداخلية وتدعيم مقومات إطار حوكمة الشركات ورفع درجة الالتزام لدى منظمات الأعمال بتطبيق مقومات هذا الإطار ،

وهذا يصب في النهاية في توفير الثقة والمصداقية في التقارير والقوائم المالية ، ويجعل المنظمة لديها القدرة علي منع أو تقليل الغش والاحتيال المالي ، وكذلك منع أى ممارسات يمكن أن تتبعها إدارة المنظمة لإدارة صافي الدخل المحاسبي ، ويضمن تنفيذ الخطط وتحقيق الرقابة الفعالة بالمنظمة علي كافة المستويات ، وهنا يرى الباحث أن كل هذا من شأنه أن يجعل المنظمة قادرة علي منع أو تقليل الخطر ، ومواجهة الأزمات المالية أو الاقتصادية ، التي يتوقع حدوثها علي مستوي منظمات الأعمال ، وإذا كانت تلك الأزمات المالية علي المستوى القطاعي أو المستوى الدولي ـ كما هو حادث في الوقت الحالي ـ فإن المنظمة يكون لديها من القدرات أو المقومات ما يمكن أن يساعدها علي تجاوز تلك الأزمات المالية العالمية دون أي مشكلات أو خسائر مالية ، أو علي أسوأ تقدير بأقل خسائر مالية ممكنة ، وهو ما سوف يعرض له الباحث في المبحث الثالث إن شاء الله ، حيث يعرض الباحث فيه مدخلاً مقترحاً لتطوير ورفع درجة جودة الأداء للجان المراجعة علي كافة المستويات ، لضمان مواجهة الأزمات المالية ، وتجنب الآثار السلبية والتداعيات المدمرة الناتجة عنها علي مستوى المنظمة أو علي مستوى الاقتصاد المحلي أو الاقتصاد الدولي علي حد سواء.

المبحث الثالث

مقترحات تطوير دور لجان المراجعة للحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية

انتهي الباحث من دراسته في المباحث السابقة إلي أهمية تطوير دور لجان المراجعة في منظمات الأعمال نظراً لدورها الهام والمؤثر في تحقيق الاستقلال ، وبالتالي رفع درجة الكفاءة لإدارة المراجعة الداخلية بالمنظمة ، وكذلك دعم مقومات إطار حوكمة الشركات ، ممالا ينعكس في النهاية بصورة إيجابية مباشرة علي مدى سلامة وصدق المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية ، وزيادة قدرة المنظمة علي منع ممارسات إدارة الأرباح وتقليل المخاطر ومنع الاحتيال المالي ، وبالتالي زيادة القدرة علي مواجهة الأزمات المالية.

١/٣ :ـ مدى مسئولية لجان المراجعة عن الأزمة المالية العالمية

ونظرا لتعدد الآراء فيما يتعلق بمسببات الأزمة المالية العالمية من الناحية المحاسبية ، وتعدد الاتهامات الموجهة بصفة خاصة لمهنة المراجعة باعتبارها أحد مصادر تلك الأزمة ، فقد زادت الضغوط وعلت الأصوات التي تنادي بضرورة التطوير وإعادة الصياغة لكافة الإصدارات المهنية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وجمعية المحاسبة الأمريكية ، ومجلس معايير المراجعة ، وباقي الهيئات المهنية الأخرى ، وذلك مع بداية ظهور الأزمة المالية العالمية ، وما صاحبها من إفلاس وانهيارات للعديد من المؤسسات المالية والبنوك والشركات الكبرى علي مستوى العالم وخاصة في الولايات المتحدة وباقي الدول المتقدمة عل مستوى العالم.

وقد تناولت العديد من الدراسات مدى العلاقة بين مسببات الأزمة المالية العالمية ومهنة المحاسبة والمراجعة ، وانحصرت غالبية تلك المسببات في جانبين أساسيين هما:ـ

(١) ضعف آليات حوكمة الشركات وإدارة المخاطر بالمنظمة.

(٢) التوسع في استخدام القيمة العادلة ، المستندة علي الأحكام الشخصية.

حيث أشارت إحدى الدراسات (Mardjono , A. , 2005) إلي لأن الانهيارات المالية التي حدثت مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة بصورة

سليمة ، والمتمثلة في القابلية للمساءلة ، والنزاهة ، والكفاءة ، والشفافية ، وتم تطبيق الدراسة علي شركة انرون ، وكانت النتائج كالآتي:-

(أ) بالنسبة لمبدأ القابلية للمساءلة ، فقد اتضح أن مجلس الإدارة قام بانتهاك هذا المبدأ ، حيث لم تكن هناك أي مسئولية تجاه حملة الأسهم الذين قاموا بتخفيض استثماراتهم عند ظهور الأزمة المالية بالشركة.

(ب) بالنسبة لمبدأ النزاهة ، وجد أن هناك تعمد في إخفاء الخسائر ، وعدم الإفصاح عن أنشطة التلاعب ، والتي تم إخفاؤها من خلال الوحدات ذات الأغراض الخاصة.

(ج) بالنسبة لمبدأ الكفاءة ، كانت الشركة تقوم بتحويل أصول والتزامات من قائمة المركز المالي ليس بغرض الكفاءة ولكن بغرض تحقيق مكاسب وهمية من هذا التحويل.

(د) بالنسبة لمبدأ الشفافية ، اتضح أنه لم يكن المستثمرين علي علم بما يحدث في الشركة ، وأنه لم تصلهم أي معلومات تفيد بتعقيد العمليات المالية بالوحدات ذات الأغراض الخاصة بالشركة.

كما أشارت دراسات أخرى (Kanchel , I. , 2007) و (Erkens , D. , et al. , 2009)، إلي أن الأزمة المالية كانت بسبب ضعف الدور الرقابي لهيكل الملكية ، إلي جانب ضعف الدور الحوكمي لمجلس الإدارة وكذلك لجان المراجعة من حيث تشكيلها ، ومدى استقلالها ، وعدد اجتماعاتها ، واعتبرت تلك الدراسات أن تكوين هيكل رأس المال يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لوقوع الشركات في الأزمات المالية ، وأن نسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة ولجان المراجعة تؤثر عكسياً علي معاناة الشركة من الأزمات المالية ، وأن زيادة درجة الاستقلالية وانخفاض معدلات ملكية المديرين يجعل الشركة أقل للمخاطر والأزمات المالية.

وتوصلت دراسة (Rezaee , Z. , et al. , 2003) إلي أن سبب الضعف في إطار حوكمة الشركات يرجع إلي انخفاض جودة أداء لجان المراجعة ، وقصورها في تنفيذ الوظائف الإشرافية ، ووضعت الدراسة إطار مقترح لتفعيل الدور الإشرافي للجان المراجعة وكانت من أهم مقوماته ما يلي:-

(١) أن يتم تكوين لجنة المراجعة من أعضاء مستقلين عن مجلس الإدارة.

(٢) أن تكون لجنة المراجعة هي المسئولة عن الإشراف علي عمل المراجعين الخارجيين ، وتحديد مكافآتهم.

(٣) أن يكون لدي لجنة المراجعة صلاحيات التعاقد مع المستشارين أو الخبراء لدراسة بعض الأمور الهامة والجوهرية.

(٤) أن تحدد ميزانية ملائمة لتمويل لجنة المراجعة حتى تستطيع القيام بأداء مسئولياتها بأعلى درجات الكفاءة والفعالية.

(٥) أن تلزم اللجنة المراجعين الخارجيين بالإفصاح والتقرير عن السياسات والممارسات المحاسبية التي تستوجب الانتباه إليها من جانب لجنة المراجعة.

وأشارت نفس الدراسة إلي ضرورة قيام اللجنة ببعض الافصاحات الإلزامية نظراً لأهمية تلك الافصاحات لرفع جودة أداء لجان المراجعة ، مثل الإفصاح عن اللوائح التي تحدد مهام ومسئوليات اللجنة ، وأن يتم الإفصاح أيضاً عن ما قامت به اللجنة من تلك المهام والمسئوليات المحددة في لوائحها الخاصة.

أما دراسة (Kanchel , 2007) ، فقد توصلت إلي أن أسباب ضعف الدور الإشرافي للجنة المراجعة ، وذكرت أن ضعف هذا الدور الإشرافي يرجع إلي عدة أسباب أهمها:ـ

(١) قلة عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال الفترة المالية.

(٢) عدم وجود أو قلة عدد أعضاء لجنة المراجعة الذين لديهم خبرات مالية ومحاسبية.

(٣) قلة عدد أعضاء لجان المراجعة بوجه عام ، وأن معظمهم يكون من المديرين التنفيذيين.

وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي أن الشركات التي يكون لديها عدد أقل من أعضاء مجلس الإدارة ـ وخاصة الخارجيين منهم ـ في لجان المراجعة ، وعدد أقل من الاجتماعات ، هذا النوع من الشركات في الغالب يكون هيكل حوكمة الشركات المطبق لديها ضعيف ، وغير قادر علي القيام بالمهام والمسئوليات المحددة له ، سواء كانت مهام إشرافية أو تنفيذية.

مما سبق يمكن أن يؤكد الباحث علي مدي قوة تأثير وتأثر لجان المراجعة باعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات بالأزمة المالية العالمية ، فالظروف التي فرضتها تلك الأزمة فرضت معها التزاماً آخر علي لجان المراجعة لتحقيق المزيد من الثقة والمصداقية والشفافية والنزاهة باعتبارها من المبادئ الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات ، وإحدى الأدوات اللازمة لاستعادة الثقة لدى المساهمين والمستثمرين في سوق الأوراق المالية ، وللحد من أشكال التلاعب ، التي في الغالب تكون مصاحبة للأزمات المالية.

من هنا يتضح للباحث أن الأزمة المالية خلقت العديد من الآثار السلبية والمشكلات ، التي استوجبت معها إعادة النظر والعمل علي تحقيق جودة الأداء وتطوير ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه لجان المراجعة في منظمات الأعمال ، وهو ما سوف يجتهد الباحث في العمل علي تحقيقه في الجزء الباقي من هذا البحث.

٢/٣:ـ المدخل المقترح لتفعيل وتطوير أداء لجان المراجعة في منظمات الأعمال.

بداية يمكن للباحث أن يخلُص إلي أن تطوير جودة أداء لجان المراجعة يرتبط بعدة مقومات أساسية ، هي:ـ

(١) طبيعة تكوين وتشكيل لجان المراجعة بالمنظمة.

(٢) مدى الاستقلال والموضوعية لأعضاء لجان المراجعة.

(٣) الكفاءة العلمية والخبرة العملية في مجال المحاسبة والمراجعة.

(٤) تحديد ووضوح سلطات ومسئوليات وواجبات لجان المراجعة.

(٥) القدرة علي بذل العناية المهنية اللازمة لتحقيق الأهداف والمسئوليات.

(٦) مدى إمكانية الاستعانة والاستفادة من خبرات بعض المستشارين لدراسة وتحليل المشكلات المعقدة ، التي تحتاج إلي خبرات خاصة غير متوفرة في أعضاء اللجنة.

(٧) دورية اجتماعات اللجان خلال الفترة المالية.

وبالتالي فإن الإطار المقترح يجب أن يتم وضع مقوماته من خلال محاولة تحقيق أعلى درجات الجودة الممكنة للعناصر السابقة ، هذا بالإضافة إلي أن مقترحات تطوير أداء لجان المراجعة سوف تنعكس بصورة إيجابية مباشرة علي رفع كفاءة الأداء لنظم الرقابة الداخلية ، بهدف تفعيل إطار حوكمة الشركات ، وبالتالي زيادة القدرة علي مواجهة الأزمات المالية سواء علي مستوى المنظمة ، أو علي المستوى العالمي ، وبناءً علي ما سبق فإنه يمكن للباحث عرض المدخل المقترح من خلال استعراض النقاط الأساسية التالية:ـ

١/٢/٣:ـ أهداف المدخل المقترح لتطوير أداء لجان المراجعة:ـ

أشارت إحدى الدراسات (سامي ، د./ مجدي محمد ، ٢٠٠٩ م) إلي أن تكوين لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية ، قد جاء لمراجعة جوانب القصور أو المشكلات التي أدت إلي ضعف الثقة في النظام الرقابي في الشركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم

المالية والشك المهني في استقلال المراجع الخارجي ، الأمر الذي نتج عنه ظهور حالات الإفلاس والفشل المالي ، بل وظهور الأزمات المالية في في العديد من الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء ، وهذا ما جعل الباحث يفكر في محاولة صياغة هذا المدخل المقترح ، لعله يساعد في تفعيل دور لجان المراجعة في مواجهة الأزمات المالية ، والحد من حالات الإفلاس والفشل المالي بسبب تلك الأزمات ، من خلال زيادة الثقة ورفع درجة المصداقية في التقارير والقوائم المالية ، وتوفير أعلي درجات الاستقلال للمراجع الداخلي والخارجي معاً.

وبناءً علي ما سبق فإن الباحث يرى أن الهدف الرئيسي من اقتراح هذا المدخل هو رفع كفاءة وقدرة لجان المراجعة في منظمات الأعمال لمواجهة الأزمات المالية ، من خلال منع أعمال الغش والتضليل والاحتيال المالي ، التي تؤدي في النهاية إلي الإفلاس أو الانهيار المالي ، ويستطيع الباحث أن يحصر أهم تلك الأهداف فيما يلي:ـ

(١) رفع درجة الالتزام لدى أعضاء لجان المراجعة للقيام بمسئولياتهم وواجباتهم ، وفقا لمعايير السلوك المهني والأخلاقي.

(٢) العمل في إطار الالتزام بتطبيق وتفعيل مقومات حوكمة الشركات ، ورفع جودة الأداء لنظم الرقابة الداخلية بالمنظمة.

(٣) دعم وتطوير مستوى الأداء المهني لأعضاء لجان المراجعة في منظمات الأعمال ، بهدف رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية ، ومساعدتها في القيام بمسئولياتها بالصورة التي تحقق الثقة والمصداقية وعدالة الإفصاح في التقارير والقوائم المالية.

(٤) التأكد من سلامة التقارير والقوائم المالية ، لضمان القضاء علي كافة أنواع الغش والاحتيال المالي ، ومنع أي ممارسات لإدارة الأرباح من جانب إدارة المنظمة.

(٥) تطبيق سياسة التدريب ، لضمان استمرار تطوير العمل المهني لأعضاء لجان المراجعة ، وفقاً لأحدث الدراسات والبحوث في كافة مجالات تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

(٦) وضع نظام متكامل بالمنظمة يضمن نجاح وتفعيل إطار حوكمة الشركات ، وتحويله من مجرد إطار نظري إلي واقع فعلي يقبل التطبيق علي أرض الواقع العملي.

(٧) وضع منظومة متكاملة لتداول المعلومات المحاسبية والمالية ، داخل الإدارات والأقسام في منظمات الأعمال ، تضمن حرية نقل المعلومات بين الأقسام الداخلية بالمنظمة ، وبين المنظمة والمساهمين والمستثمرين وباقي الأطراف الأخرى.

(٨) دعم وتفعيل مبادئ الإفصاح المالي ، لتحقيق الصدق والشفافية للتقارير والقوائم المالية ، مما ينعكس بصورة إيجابية مباشرة علي سلامة القرارات التي يتم اتخاذها بناءً علي المعلومات المحاسبية الواردة في تلك التقارير والقوائم المالية المنشورة.

(٩) تفعيل اللجان الفرعية لإدارة الخطر والأزمات ، وترسيخ مبدأ الاستعانة ببعض المستشارين والخبراء في دراسة المشكلات الجوهرية المعقدة ، التي قد تؤثر بصورة سلبية علي الأداء المالي للمنظمة ، ويعرضها للفشل أو الإفلاس المالي.

(١٠) مطالبة الجهات المسئولة بضرورة إصدار قانون خاص بلجان المراجعة ، ينظم كافة المقومات والجوانب المتعلقة بها ، ويلتزم بتطبيقه جميع منظمات الأعمال والشركات المساهمة العاملة في بيئة الأعمال ، وبحيث يغطي هذا القانون الجوانب التالية:ـ

(أ) شروط تشكيل اللجنة وعضويتها ، والصفات الواجب توافرها في أعضاء تلك اللجنة،

(ب) مجالات عمل لجنة المراجعة ، ومهامها وأهدافها.

(ج) مسئوليات وواجبات أعضاء لجنة المراجعة.

(د) عدد الاجتماعات الواجب عقدها لأعضاء اللجنة.

(هـ) تقرير لجنة المراجعة ، ومحتوى هذا التقرير ، والطريقة التي يجب اتباعها للإفصاح عن المعلومات الواردة فيه.

٢/٢/٣:ـ المدخل المقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في مواجهة الأزمات المالية.

يرى الباحث أن المدخل المقترح لتفعيل دور لجان المراجعة لمواجهة الأخطار ، والحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، لابد أن يكون في إطار السعي نحو دعم المقومات الأساسية الواجب توافرها في لجان المراجعة للوصول إلي تحقيق الأهداف السابقة وتفعيلها ، وأن يكون هذا المدخل قابلاً للتطبيق في الواقع العملي ، وليس مجرد إطار نظري فقط ، بعيدا عن الواقع ، ولا يمكن تطبيقه فعلياً في منظمات الأعمال.

وعلي ذلك فإن المدخل المقترح يمكن عرضه ـ من وجهة نظر الباحث ـ من خلال المقومات الأساسية التالية:ـ

أولاً:ـ بالنسبة لطبيعة تكوين وتشكيل أعضاء لجنة المراجعة:ـ

يرى الباحث ضرورة إعادة النظر في تشكيل وعدد أعضاء لجنة المراجعة ، ونوع الخبرة والمؤهلات العلمية للأعضاء في النواحي المالية والمحاسبية والاقتصادية ، إلي جانب الالمام بالنواحي السياسية والدولية المعاصرة ، حيث تم تناول هذا الموضوع في العديد من القرارات والقوانين ، القانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ م ، والخاص بالبنك المركزي والجهاز المصرفي ، والمسمى بقانون البنوك الموحد ، تناول موضوع لجان المراجعة في المادة (٨٨) والتي أشارت إلي " ضرورة تشكيل لجنة داخلية للمراجعة في كل بنك تتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة ، يختارهم المجلس ، وأن تعقد اللجنة اجتماعاً كل ثلاثة أشهر علي الأكثر ".

كما تناول قرار وزير الاستثمار رقم (٣٣٢) لسنة ٢٠٠٥ م ، الخاص بإصدار قواعد ومعايير حوكمة الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية ، وكذلك المؤسسات المالية في جمهورية مصر العربية ، في البند رقم (٦) ، موضوع لجان المراجعة ، من حيث تشكيلها والمهام التي تقوم بها ، وأكد البند علي أنه:ـ " يجب أن يكون ضمن أعضاء لجنة المراجعة أحد الخبراء في الشئون المالية والمحاسبية ".

كما ذكر في " دليل عمل لجان المراجعة " ، الصادر في أغسطس ٢٠٠٨ م ، عن مركز المديرين المصري بوزارة الاستثمار ، توصية علي ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة ، وأن يكونوا من ذوي الخبرة العميقة في الأمور المالية والمحاسبية ، وأن هذا التشكيل قد يختلف من شركة إلي أخرى ، وفقاً لاحتياجات كل شركة ، وحجم المسئوليات المسندة إلي اللجنة.

ويرى الباحث أنه فيما يتعلق بتكوين وتشكيل أعضاء لجنة المراجعة ، يجب مراعاة تحقيق الجوانب التالية:ـ

(١) أن يكون تشكيل أو تكوين لجنة المراجعة في الشركات إلزامياً بنص قانوني ، لضمان رفع جودة الأداء لعملية المراجعة بصفة خاصة ، والارتقاء بأداء الشركات بصفة عامة.

(٢) ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن خمسة أعضاء غير تنفيذيين ، من أعضاء مجلس الإدارة بالشركة أو من خارجها.

(٣) أن يكون من بين أعضاء ، عضو واحد أو عضوين علي الأقل من خارج مجلس الإدارة ويفضل أن يكون أحدهما من أساتذة الجامعات الممارسين لمهنة المراجعة ، ممن لهم خبرة علمية وعملية عميقة في الأمور المالية والمحاسبية.

(٤) أن يكون إصدار قرار تشكيل لجنة المراجعة وتعين أعضائها أو عزلهم ، من اختصاص الجمعية العمومية للمساهمين لضمان الاستقلال والحيادية.

(٥) يجب أن يتم تحديد مرتبات ومكافآت وحوافز أعضاء اللجنة بقرار من الجمعية العمومية.

ثانياً:ـ بالنسبة لمبدأ استقلال أعضاء لجنة المراجعة:ـ

وهنا يرى الباحث أن دعم استقلال أعضاء لجنة المراجعة في الشركات يتطلب ضرورة تطوير الشروط التي تضمن تحقيق مبدأ الاستقلال ، والتي يمكن حصرها فيما يلي:ـ

(١) ضرورة أن يكون قرار تعيين أعضاء لجنة المراجعة من قِبل الجمعة العامة للمساهمين ، وليس من قبل مجلس الإدارة بالشركة.

(٢) يجب أن يكون حصول عضو لجنة المراجعة علي المكافآت والحوافز والبدلات المالية وفقاً لما تقرره الجمعية العامة للمساهمين ، وبما يتناسب مع الوقت والجهد المبذول من كل عضو من أعضاء اللجنة.

(٣) ألا تزيد مدة تعيين العضو في لجنة المراجعة عن ثلاثة سنوات ، ويجوز التجديد للعضو لفترة أخرى فقط كحد أقصى ، بقرار من الجمعية العامة للمساهمين إذا رأت الجمعية مبررات منطقية لذلك.

(٤) يفضل أن تكون الترشيحات لعضوية اللجنة للأعضاء الجدد بناءً علي ترشيح من الأعضاء القدامى الذين انتهت مدة عضويتهم باللجنة ، وأن تكون هذه الترشيحات مدعومة بالسيرة الذاتية ومتضمنة الخبرات العلمية والعملية ، وأسماء اللجان والمجالس التي سبق له المشاركة فيها ، بحيث تستطيع الجمعية العامة الاختيار من بين هؤلاء المرشحين.

(٥) تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لملكية رأس مال الشركة لكل عضو من أعضاء اللجنة المرشحين للتعيين بها.

(٦) يجب أن يكون عضو اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وألا يكون مشاركاً في مجلس إدارة نفس الشركة ، أو شركة تابعة لها.

(٧) ألا يكون عضو اللجنة مرتبط بالشركة التي هو عضو في لجنة مراجعتها بأي مصالح خاصة ، مثل تقديم الاستشارات ، أو تعاقدات ، أو علاقات مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة.

(٨) ألا يجمع العضو بين عضوية لجنة المراجعة بالشركة ، وعضوية أي لجنة أخرى فرعية تابعة لمجلس إدارة نفس الشركة ، أو شركة تابعة لها.

(٩) ألا يرتبط أعضاء لجنة المراجعة أو زوجاتهم بأي صلة قرابة حتى الدرجة الثالثة مع أي مدير من المديرين التنفيذيين بالشركة.

(١٠) لا يسمح لأي عضو من أعضاء لجنة المراجعة بالشركة ، بالمشاركة في عضوية لجنة مراجعة في شركة أخرى ، وخاصة إذا كانت تعمل في نفس النشاط الاقتصادي.

ثالثاً:ـ بالنسبة للكفاءة العلمية والخبرة العملية في مجال المهنة:ـ

تعد الكفاءة العلمية والخبرة العملية من أهم المقومات التي يجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة باعتبارها إحدى الخصائص التي يترتب عليها تحقيق فعالية أداء لجان المراجعة ، وتحسين قدرة لجان المراجعة علي تنفيذ واجباتها ومسئولياتها المطلوبة منها.

وبالتالي فإن الكفاءة العلمية والخبرة العملية يمكن توفيرها في أعضاء لجان الراجعة من خلال الشروط التالية:ـ

(١) ألا يقل عدد الأعضاء ذوي الخبرة العميقة في الأمور المالية والمحاسبية ، عن عضوين علي الأقل من أعضاء اللجنة.

(٢) يفضل أن يكون عضو لجنة المراجعة حاصلاً علي درجة الدكتوراه في تخصص المحاسبة والمراجعة ، إلي جانب الخبرة العملية في مجال المهنة ، أو زمالة إحدى الجمعيات المهنية المعترف بها محلياً أو دولياً ، أو حاصلاً علي درجة الماجستير أو البكالوريوس مع خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة.

(٣) يفضل أن يكون أحد أعضاء اللجنة الخارجيين من أساتذة الجامعات في مجال التخصص ، ومن الممارسين للمهنة في الحياة العملية.

(٤) أن يتم عقد الدورات التدريبية وورش العمل بشكل دوري لأعضاء لجان المراجعة ، لمناقشة معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين واللوائح الجديدة الصادرة محلياً أو عالمياً ، والخاصة بتحسين وتطوير مجالات أداء وواجبات ومسئوليات لجان المراجعة.

(٥) يجب أن يكون عضو لجنة المراجعة علي دراية كافية بطبيعة نشاط الشركة وأقسامها الداخلية ، إلي جانب الأمور المالية والمحاسبية بها ، وذلك من خلال تنظيم لقاءات بين أعضاء لجنة المراجعة وبعض المديرين التنفيذيين بالشركة.

(٦) تدريب أعضاء لجان المراجعة باستمرار لإكسابهم المهارات اللازمة لتنفيذ واجباتهم ومهامهم ، وخاصة في مجال دعم الرقابة ، وإدارة الخطر والأزمات.

(٧) يجوز أن يكون بعض أعضاء لجان المراجعة من تخصصات أخرى غير مالية ، سواء هندسية أو إدارية أو تسويقية ، وذلك حسب النشاط الأساسي للشركة.

(٨) التعرف علي المستجدات المهنية في مجال لجان المراجعة ، والمشاركة في المؤتمرات وورش العمل الدولية المختصة بتطوير أنشطة وفعاليات لجان مراجعة الشركات ، للإطلاع علي آخر التوصيات لرفع الكفاءة العلمية والمهنية للأعضاء.

رابعاً:ـ بالنسبة للقدرة علي بذل العناية المهنية اللازمة لتحقيق الأهداف:ـ

يرى الباحث أن القدرة علي بذل العناية المهنية ، يرتبط بعنصرين أساسيين ، الأول:ـ يتمثل في منح صلاحيات غير مقيدة لأعضاء لجان المراجعة لمساعدتهم علي تحقيق أهدافهم ، والثاني:ـ التزام لجنة المراجعة بتطبيق نظام للتقويم الذاتي ، الهدف منه تقييم أداء اللجنة ومدى استقلاليتها ، وبالتالي فإن القدرة علي بذل العناية المهنية يمكن تحقيقها من خلال النقاط الأساسية التالية:ـ

(١) أن يمنح أعضاء لجنة المراجعة صلاحيات للإطلاع علي كافة المستندات والسجلات والتقارير والمحاضر الخاصة بإعداد التقارير والقوائم المالية لتمكينهم من أداء واجباتهم.

(٢) أن يلتزم أعضاء لجان المراجعة بقواعد دليل العناية المهنية والسلوك الأخلاقي بالشركات ، وأن تتولي منظمة مهنية متخصصة مسئولية مراقبة جودة أداء لجان المراجعة.

(٣) الاهتمام بتطوير وتفعيل الدور الأخلاقي والمسئولية الذاتية ، ضمن منظومة تطوير جودة أداء لجان المراجعة.

(٤) الاهتمام بتطوير قواعد المعلومات الإلكترونية ، لتوفير وسائل الاتصال المستمرة لأعضاء لجنة المراجعة للتعرف علي المقومات الخاصة ببذل العناية المهنية ، وتفعيل محور التعلم الذاتي لدى الأعضاء.

(٥) ضرورة الإلمام بكافة الأحداث والمشاكل التي تحدث بالشركة ، وخاصة ما يتعلق منها بالنواحي المالية والمحاسبية ، ووضع المقترحات لحلها.

(٦) متابعة كل من إدارة المراجعة الداخلية ، والإدارة المالية بالشركة بصفة دورية للتأكد من القيام بالواجبات وتحقيق الأهداف ، وتحسين مستوى كفاءة نظم الرقابة الداخلية.

(٧) فتح قنوات الاتصال والمتابعة المستمرة بين أعضاء لجنة المراجعة ، ومراقب الحسابات الخارجي ، بهدف تحسين جودة البيئة الرقابية بالشركة.

خامساً:ـ بالنسبة لوضوح مهام ومسئوليات وواجبات لجان المراجعة:ـ

حيث يرتبط وضوح المسئوليات والواجبات ، بالقدرة علي تحقيقها بأعلى درجات الكفاءة والفعالية بعلاقة طرديه ، مما يترتب علي تحسين جودة الأداء للجان المراجعة ، وذلك من خلال اصدار ما يسمى بدليل عمل لجان المراجعة تحدد فيه كل هذه الأمور بدقة ، ويرى الباحث أن وضوح سلطات ومسئوليات وواجبات لجان المراجعة يمكن تحقيقه من خلال عدة نقاط هي:ـ

(١) الإشراف علي الوضع المالي للشركة للتحقق من سلامة ومصداقية القوائم المالية ، وتقييم مدي ملائمة الأساليب المحاسبية المتبعة بالشركة ، ومتابعة أي تصريحات رسمية تتعلق بالأداء المالي للشركة.

(٢) الاشتراك مع المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ، في تقييم نطاق المراجعة ، وخطة عمل المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.

(٣) تقييم مدي كفاية وملائمة نظام الرقابة الداخلية ، وإدارة المخاطر ، ومراجعة كافة الخطط والتقارير الخاصة بالمراجعة الداخلية.

(٤) العمل علي تدعيم المراجع الداخلي ، وتفعيل دوره من خلال دراسة المعوقات التي تواجهه والسعي نحو التغلب عليها.

(٥) القيام بدور حلقة الوصل بين كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ، والتنسيق بينهما ، في جميع الأمور المشتركة.

(٦) حماية أصول الشركة والحفاظ عليها ، من خلال فهم بيئة المخاطر والأزمات المحيطة بالشركة ، واتخاذ الإجراءات الملائمة للتعامل مع تلك المخاطر والأزمات.

(٧) ترشيح المراجع الخارجي لمجلس الإدارة ، وذلك ليحصل المجلس علي موافقة الجمعية العمومية بتعيينه ، علي أن يكون للجنة المراجعة حق التوصية بتحديد مكافأة المراجع الخارجي أو بإعادة تعيينه أو عزله.

(٨) يحق للجنة المراجعة الاتصال الدائم بالمراجع الخارجي ، ومراقبة مدى استقلاليته ، وفحص كافة التقارير المالية الصادرة عنه ، وتقييم الخدمات الأخرى التي يقدمها المراجع الخارجي ، للتأكد من أنها لا تتعلق بعملية المراجعة.

(٩) والتأكد من الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات الداخلية ، وتقييم نتائج التغيرات التي قد تطرأ علي نظم الرقابة بالشركة.

(١٠) التأكد من الالتزام بتطبيق برنامج سليم لمكافحة عمليات غسيل الأموال ، لضمان عدم تنفيذ أي عمليات من هذا النوع بالشركة.

(١١) مراجعة التقارير والقوائم المالية المرحلية والسنوية ، بالاشتراك مع مجلس الإدارة والمراجع الخارجي ، قبل إرسالها للجهات الرقابية المختصة.

(١٢) تقييم كافة المخاطر والأزمات التي قد تتعرض لها الشركة ، والتأكد من وجود نظام ملائم لمواجهتها ، وتجنب آثارها.

سادساً:ـ بالنسبة لإمكانية الاستعانة بمستشارين وخبراء في تنفيذ بعض المهام:ـ

يرى الباحث أنه في بعض الأحيان قد تتعرض الشركة لدراسة بعض المشكلات المعقدة التي قد تحتاج في دراستها إلي الاستعانة بعدة خبراء في أكثر من تخصص ، مثل دراسة بعض عقود المقاولات التي تحتاج إلي الخبرات الفنية والهندسية بجانب الخبرات المالية ، أو دراسة تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات ..... الخ ، وبالتالي فإن موضوع الاستعانة بالخبراء والمستشارين في دراسة بعض المهام والمشكلات ، يعد أمراً طبيعياً وارداً في بعض من الأحيان ، وهنا يرى الباحث أنه يجب مراعاة الأمور التالية:ـ

(١) يفضل عدم تكليف المراجع الخارجي بأعمال الخبرة أو الاستشارات ، وأن يتم الاستعانة بخبراء آخرين ، لضمان الحياد والاستقلالية للمراجع الخارجي في القيام بدوره الأساسي.

(٢) أن تكون الاستعانة بمستشارين أو خبراء مستقلين ، ليس لهم أي مصالح اقتصادية ، أو علاقات مع أشخاص لهم مصالح اقتصادية بالشركة.

(٣) ألا يكون الخبراء أو المستشارين مشاركين في عضوية لجنة مراجعة بشركة أخرى ، تعمل في نفس القطاع الاقتصادي للشركة.

(٤) يفضل أن يكون الخبراء من أساتذة الجامعات الممارسين للمهنة ، لضمان توفر الخبرة العلمية والعملية لديهم.

(٥) يتم الموافقة علي أتعاب الخبراء من خلال الجمعية العامة للمساهمين ، بناءً علي توصية من لجنة المراجعة بالشركة ، وألا يكون لمجلس الإدارة أي علاقة لضمان الاستقلال

سابعاً:ـ بالنسبة لدورية وعدد اجتماعات اللجنة خلال الفترة المالية:ـ

يؤيد الباحث ضرورة تحديد عدد المرات التي يجب أن يجتمع فيها أعضاء لجان المراجعة خلال السنة المالية ، بحيث يتناسب عدد تلك الاجتماعات مع حجم المهام والمسئوليات التي يجب علي تلك اللجان القيام بها ، وآليات تنفيذها ، وبما يضمن إمكانية قيام لجنة المراجعة بالكشف عن مواطن القصور والغش أو الاحتيال المالي والأزمات ، وفي هذا السياق يرى الباحث أهمية الجوانب التالية:ـ

(١) أن يتم تحديد اجتماع دور لأعضاء اللجنة في نهاية كل ثلاثة شهور أي بمعدل أربعة اجتماعات خلال السنة المالية ، لضمان متابعة تنفيذ المهام والمسئوليات ، أو مناقشة أي مستجدات أو متغيرات خاصة في إطار نظم الرقابة الداخلية.

(٢) يلتزم رئيس اللجنة باتخاذ كافة الترتيبات ، لتسليم جدول أعمال الجلسة لكافة الأعضاء قبل الاجتماع بخمسة أيام علي الأقل ، ويستلزم النصاب القانوني حضور رئيس اللجنة وعضوين علي الأقل من إجمالي خمسة أعضاء (٦٠%).

(٣) يجوز عقد أي اجتماعات استثنائية لمناقشة أي ظروف طارئة ، إذا اقتضت الضرورة ، وأن يكون ذلك بناءً علي طلب رئيس اللجنة ، أو عضوين من أعضائها ، أو المراجع الخارجي ، أو مدي إدارة المراجعة الداخلية ، أو مجلس إدارة الشركة.

(٤) يجوز أن تدعو اللجنة المراجع الخارجي لحضور أي اجتماع من الاجتماعات إذا كان هناك ما يستدعي ذلك ، لمناقشته في أي ملاحظات يكون قد أشار إليها فيما يقدمه من تقارير للجنة المراجعة خلال السنة المالية.

ثامناً:ـ بالنسبة للتقارير الخاصة بأداء لجان المراجعة:ـ

إن لجان المراجعة لديها القدرة علي الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية ، من خلال التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، إلي جانب قدرتها علي تحقيق التنسيق الكامل بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجع الخارجي هذا من ناحية ، وبين أعضاء لجنة المراجعة والمراجع الداخلي من ناحية أخرى ، والتأكد من تطبيق نظام الرقابة الداخلية ، وهذا يؤدي في النهاية إلي تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية ، ويرى الباحث أن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة ، وهو زيادة درجة الثقة والمصداقية في التقارير والقوائم المالية ، إلي جانب منع ممارسات إدارة الأرباح ، ومنع أعمال الغش والاحتيال المالي ، ومواجهة الأزمات المالية ، يمكن أن يتحقق لمنظمات الأعمال من خلال تقارير الأداء الخاصة بلجان المراجعة ، بتطبيق التوصيات التالية:ـ

(١) يجب علي لجان المراجعة أن تقوم بدراسة التقارير والقوائم المالية الدورية والسنوية ، قبل عرضها علي مجلس الإدارة ، وإبداء الرأي فيها.

(٢) أن تقوم لجنة المراجعة بمناقشة التقارير الخاصة بعمليات المراجعة ، سواء المراجعة الداخلية ، أو المراجعة الخارجية.

(٣) إعداد التقرير السنوي الخاص بلجنة المراجعة وفقاً للقواعد التي حددتها الجهات الرقابية ، ونشره مع التقارير والقوائم المالية المختلفة للشركة.

(٤) يجب أن يكون هناك التزام قانوني بأن يتم نشر التقرير السنوي للجنة المراجعة ضمن التقارير والقوائم المالية ، وأن يضطلع عليه كل الجهات الرقابية ، والمساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمنظمة.

بعد استعراض الباحث للمقومات الأساسية للمدخل المقترح لتطوير أداء لجان المراجعة ، يرى الباحث أن تلك المقترحات سوف يترتب عليها تحسين جودة الأداء للجان المراجعة ، مما تنعكس آثاره علي العديد من الجوانب ، ويحقق العديد من المزايا ، يمكن تلخيصها فيما يلي:ـ

(١) زيادة الثقة والمصداقية والشفافية وتحسين الجودة للتقارير والقوائم المالية للشركات ، مما يترتب عليه تقوية المركز المالي ، وزيادة حصة الشركة التسويقية ، ودعم القدرات التنافسية للشركات.

(٢) تكوين لجان المراجعة بالشركات باعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات يرفع من كفاءة نظم الرقابة وإدارة المراجعة الداخلية ويدعم استقلال المراجع الخارجي ، وهذا من شأنه القضاء علي حالات الغش والاحتيال المالي ، والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

(٣) زيادة قدرة منظمات الأعمال علي الاستمرار ، كنتيجة طبيعية لرفع درجة كفاءة نظم الرقابة الداخلية بتلك المنظمات ، وما يترتب عليه من الحفاظ علي الأصول والقضاء نقاط الضعف ، وأوجه القصور بالشركة.

(٤) إن تكوين لجان المراجعة وتحسين أدائها ، يؤدي إلي تخفيف حدة عدم التجانس بين كل من مجلس إدارة الشركة ، وإدارة المراجعة الداخلية ، والمراجع الخارجي بالشركة ، وهذا يضمن تضافر كافة الجهود للعمل لصالح المنظمة ، ولحماية حقوق المساهمين وحقوق كافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

(٥) زيادة قدرة وكفاءة الشركات علي حل المشكلات ومواجهة الأزمات المالية ، سواء كانت تلك الأزمات المالية خاصة بالشركة ، أو أزمات علي المستوى القومي أو العالمي.

(٦) توفير الدعم الكامل لاستقلال المراجع الخارجي ، بالتالي ضمان التزام مجلس الإدارة بأخذ كافة ملاحظاته موضع الاهتمام ، وهذا ينعكس بصورة إيجابية علي تحقيق جودة عملية المراجعة ، وجودة الخدمات الأخرى التي يقدمها المراجع الخارجي للشركة.

(٧) وأخيرا ، تعتبر لجان المراجعة أداة جيدة من أدوات حوكمة الشركات ، التي تسعى إلي تأكيد فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ، والالتزام بالقواعد والمعايير المحددة في ها الشأن ، فضلاً عن فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد التقارير والقوائم المالية الفعلية.

وفي النهاية يرى الباحث أن حرص والتزام لجان المراجعة علي تنفيذ كافة مهامها ومسئولياتها وفقاً للمعايير والمبادئ والتوصيات التي تناولتها الدراسات والبحوث ، ونادت بها الجمعيات والهيئات العلمية والمهنية ، سوف يؤدي إلي الحفاظ علي الشركة من الانهيار ، والحفاظ علي حقوق المساهمين ، ومساندة ودعم مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة وبالتالي التطبيق الكفء لإطار حوكمة الشركات.

القسم الثاني:- الدراسة الاختبارية

يتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة كل من:-

(١) اختبار الفروض التي قامت عليها تلك الدراسة ، والتي تم تحديدها في بداية البحث.

(٢) اختبار المدخل المقترح لدور لجان المراجعة في الحد من الآثار السلبية والتداعيات المدمرة للأزمة المالية العالمية ، وبالتالي حماية الشركة من شبح الانهيار أو الإفلاس المالي من جراء تلك الأزمة المالية.

من خلال إعداد قائمة استقصاء لاستطلاع أراء فئتين أساسيتين لها علاقة مباشرة بموضوع البحث ، وهما عينة من بعض الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية وبعض مكاتب المحاسبة والمراجعة ، وعينة من أعضاء هيئة التدريس في تخصصات المحاسبة المالية والمراجعة العاملين ببعض الجامعات المصرية والسعودية.

وبناء عليه يمكن أن يعرض الباحث تلك الدراسة الاختبارية علي النحو الآتي:-

أولاً:- أسلوب الدراسة:-

حيث قام الباحث في هذه الدراسة بتوضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه دور لجان المراجعة في الحد من التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، وذلك من خلال الاطار المقترح في هذا الشأن والذي تم عرضه في المبحث الثالث من هذا البحث ، وقد اعتمد الباحث في هذا القسم علي أسلوب الدراسة الاستطلاعية من خلال تصميم قائمة استبيان وتوزيعها علي عينة من الفئات ذات العلاقة بالإطار المقترح في هذا البحث أو الفئات المؤثرة والمتأثرة بمجال تلك الدراسة ، وهما عينة من بعض المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية وبعض مكاتب المحاسبة والمراجعة ، وعينة من أعضاء هيئة التدريس في تخصصات المحاسبة المالية والمراجعة ، العاملين ببعض الجامعات المصرية والسعودية.

كما قام الباحث بالتحقق من مدى ملاءمة أسئلة الاستبيان ، ومدى فهم المتلقين لتلك الأسئلة من حيث المعني والمضمون ، وذلك من خلال إجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة ، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المتلقين لقائمة الاستبيان.

ثانياً:ـ اختيار عينة الدراسة:ـ

لقد قام الباحث بتحديد عينة الدراسة في فئتين أساسيتين نظراً لوجود علاقة مباشرة بينهما وبين مجال البحث سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية ، وهما:ـ

(١) عدد ٢٥ من رؤساء العاملين في بعض الشركات المساهمة المصرية أو السعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية ، وبعض العاملين في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة مصر أو المملكة العربية السعودية.

(٢) عدد ٢٥ عضو من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات المصرية والسعودية تخصص محاسبة ومراجعة علي درجات علمية متنوعة ، أستاذ ، أستاذ مساعد ، مدرس.

ثالثاً:ـ تصميم قائمة الاستقصاء:ـ

قام الباحث بتصميم قائمة الاستقصاء بما يتفق مع الفروض الثلاثة الخاصة بالبحث ، حيث تضمنت القائمة ثلاثة مجموعات من الأسئلة لكي تختبر الفروض الثلاثة السابق تحديدها في بداية البحث ، وقد تضمنت قائمة الاستقصاء علي خمسة نقاط بمقياس (ليكرت) ، وهي:ـ أوافق تماماً (٥) ، أوافق (٤) ، محايد (٣) ، لا أوافق (٢) ، غير أوافق نهائياً (١).

رابعاً:ـ توزيع قائمة الاستقصاء وتلقي الردود من العاملين في الشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات:ـ

قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء علي مجموعة من المسئولين في بعض الشركات المساهمة المصرية والسعودية ، وبعض العاملين في مكاتب المحاسبة والمراجعة ، وقد بلغت نسبة الردود من هذه الفئة (١٠٠ %) حيث بلغ عدد الردود الواردة (٢٥) قائمة من إجمالي عدد (٢٥) قائمة استقصاء كان قد تم تخصيصها لتلك الفئة ، وكذلك قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء علي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية والسعودية ، وقد بلغت نسبة الردود علي القائمة من تلك الفئة (١٠٠ %) أيضاً ، أي عدد (٢٥) قائمة من إجمالي (٢٥) قائمة استقصاء ، كان قد تم تخصيصها لتلك الفئة.

خامساً:ـ تحليل نتائج الاستقصاء واختبار فروض البحث:ـ

حيث قام الباحث باختبار فروض البحث الثلاثة باستخدام أسلوب (Chi – Square) والذي تم تطبيقه باستخدام برنامج (SPSS) من خلال مقارنة (Chi – Square) المحسوبة مع قيمة (Chi – Square) الجدولية ويمكن عرض نتائج اختبارات فروض البحث بناءً علي تحليل نتائج الردود علي قائمة الاستقصاء ، فيما يلي:ـ

(١) فئات درجات القبول:ـ

تم افتراض أن أوزان درجات الموافقة علي سلم " ليكرت " كانت علي النحو التالي:ـ

درجة الموافقة	الوزن
أوافق جداً	٥
أوافق	٤
محايد	٣
غير موافق	٢
غير موافق نهائياً	١

وعليه فإن درجات القبول للمتغيرات تكون كالآتي:ـ

فئات الدرجات	درجة القبول
١ ــ ١.٨٠	منخفضة جداً
١.٨١ ــ ٢.٦٠	منخفضة
٢.٦١ ــ ٣.٤٠	متوسطة
٣.٤١ ــ ٤.٢٠	عاليـة
٤.٢١ ــ ٥	عالية جداً

(٢) نتائج اختبار Independent Samples (T) Test:-

(أ) نتائج اختبار الفرض الأول.

يمكن تحديد نتائج اختبار الفرض الأول من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول التالي ، والذي يتضمن بعض القياسات الوصفية لنتائج كل من عينة أعضاء هيئة التدريس وعينة من بعض المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة مثل عدد المتغيرات (عدد الأسئلة) كل عينة ، والمتوسط العام لجميع المتغيرات بكل عينة ، والانحراف المعياري ، ومتوسط الخطأ المعياري لكل عينة من العينتين علي حده :-

نوع الفئة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أعضاء هيئة التدريس.	١٠	٤.٣١٥	٠.١٦٤١٠	٠.٠٣٠٨٧
مسئولي الشركات ومكاتب المراجعة.	١٠	٤.١٨٦	٠.١٥٧٦٣	٠.٠٢٨٢٣

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن المتوسط العام لدرجات القبول لجميع المتغيرات في عينة أعضاء هيئة التدريس بلغ (٤.٣١٥) بانحراف معياري (٠.١٦٤١) وهذا يعني أن درجة القبول عالية جداً لجميع المتغيرات المقترحة لدي عينة أعضاء هيئة التدريس ، وأن المتوسط العام لدرجات القبول لجميع المتغيرات في عينة بعض المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة ، بلغ (٤.١٨٦) بانحراف معياري قدره (٠.١٥٧٦) وهذا يعني أن درجة القبول عالية لدي المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة لجميع المتغيرات المقترحة.

وهو ما يعني صحة الفرض الأول حيث أن ضعف الجانب الرقابي والأخلاقي وقصور الأداء في مهنة المحاسبة والمراجعة كان من الأسباب الرئيسية وراء الأزمة المالية العالمية السائدة ، وانهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية والشركات الدولية.

(ب) نتائج اختبار الفرض الثاني.

يمكن تحديد نتائج اختبار الفرض الثاني من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول التالي ، والذي يتضمن بعض القياسات الوصفية لنتائج كل من عينة أعضاء هيئة التدريس ، وعينة المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة ، مثل عدد المتغيرات (عدد الأسئلة) كل عينة ، والمتوسط العام لجميع المتغيرات بكل عينة ، والانحراف المعياري ، ومتوسط الخطأ المعياري لكل عينة علي حده :ـ

نوع الفئة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أعضاء هيئة التدريس.	١٠	٤.٣٢٧	٠.١٧٤٢٤	٠.٠٢٨٠٧
مسئولي الشركات ومكاتب المراجعة.	١٠	٤.٠٨٧	٠.١٥٨٩١	٠.٠٢٥٨٣

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن المتوسط العام لدرجات القبول لجميع المتغيرات في عينة أعضاء هيئة التدريس بلغ (٤.٣٢٧) بانحراف معياري (٠.١٧٤٢٤) وهذا يعني أن درجة القبول عالية جداً لجميع المتغيرات المقترحة لدي عينة أعضاء هيئة التدريس ، وأن المتوسط العام لدرجات القبول لجميع المتغيرات في عينة المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة بلغ (٤.٠٨٧) بانحراف معياري قدره (٠.١٥٨٩) وهذا يعني أن درجة القبول عالية لدي المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة ، لجميع المتغيرات المقترحة.

وهو ما يعني صحة الفرض الثاني ، والذي يفترض أن تفعيل دور لجان المراجعة يمكن أن يترتب عليه الحد من التداعيات المدمرة والآثار السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية.

(ج) نتائج اختبار الفرض الثالث.

يمكن تحديد نتائج اختبار الفرض الثالث من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول التالي ، والذي يتضمن بعض القياسات الوصفية لنتائج كل من عينة أعضاء هيئة التدريس وعينة المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب

المحاسبة والمراجعة ، مثل عدد المتغيرات (عدد الأسئلة) كل عينة ، والمتوسط العام لجميع المتغيرات بكل عينة ، والانحراف المعياري ، ومتوسط الخطأ المعياري لكل عينة علي حده :ـ

نوع الفئة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أعضاء هيئة التدريس.	١٠	٤.١٦٧	٠.١٨٠٢٢	٠.٠٣١٠٤
مسئولي الشركات ومكاتب المراجعة	١٠	٤.١٠٥	٠.١٦١٤٥	٠.٠٢٤١٢

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن المتوسط العام لدرجات القبول لجميع المتغيرات في عينة أعضاء هيئة التدريس بلغ (٤.١٦٧) بانحراف معياري (٠.١٨٠٢) وهذا يعني أن درجة القبول عالية لجميع المتغيرات المقترحة لدي عينة أعضاء هيئة التدريس ، وأن المتوسط العام لدرجات القبول لجميع المتغيرات في عينة المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة بلغ (٤.١٠٥) بانحراف معياري قدره (٠.١٦١٥) وهذا يعني أن درجة القبول عالية لدي المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة ، لجميع المتغيرات المقترحة.

وهو ما يعني صحة الفرض الثالث من فروض البحث ، حيث أن مقترحات تطوير أداء لجان المراجعة وتفعيل دورها ، يحقق مقومات حوكمة الشركات بدرجة أفضل ويساعد علي الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واحتمالات انهيار منظمات الأعمال ، في ظل تلك الأزمة ، ويتجاوز بها حدود الآثار المدمرة لها.

ويمكن عرض النتائج الإجمالية لاختبار Independent Samples (T) Test لجميع المتغيرات في الجدول التالي:ـ

نوع الفئة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أعضاء هيئة التدريس.	٣٠	٤.٢١٢٠	٠.١٦٩١٠	٠.٠٣٠٨٧
مسئولي الشركات ومكاتب المراجعة	٣٠	٤.١١٠٧	٠.١٥٤٦٣	٠.٠٢٨٢٣

وهذا يعني أن المتوسط العام لدرجات القبول لجميع المتغيرات في عينة أعضاء هيئة التدريس بلغ (٤.٢١٢٠) بانحراف معياري (٠.١٦٩١) مما يعني أن درجة القبول عالية جداً لجميع المتغيرات المقترحة لدي عينة أعضاء هيئة التدريس ، وأن المتوسط العام لدرجات القبول لجميع المتغيرات في عينة المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة ، بلغ (٤.١١٠٧) بانحراف معياري قدره (٠.١٥٤٦) وهذا يعني أن درجة القبول عالية جداً لدي المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة ، لجميع المتغيرات المقترحة.

وقد قام الباحث بإجراء اختبار (T) لمقارنة المتوسطات للعينات المستقلة المختارة وكانت نتائج هذا الاختبار وفقاً للجدول التالي:ـ

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		T – Test for Equality of Means						
	F	Sig.	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Differ.	Std. Error Differ.	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
1-Equal Variances Assumed	٠.٠١	٠.٩٢٢	٢.٤٢٢	٥٨	٠.٠١٩	٠.١٠١٣	٠.٠٤١٨	٠.١٧٥٩	٠.١٨٥٠٨
2- Equal Variances not Assumed	–	–	٢.٤٢٢	٥٧.٥٤	٠.٠١٩	٠.١٠١٣	٠.٠٤١٨	٠.٠١٧٥٨	٠.١٨٥٠٩

وقد أظهر الجدول السابق الحقائق التالية:ـ

(١) التجانس بين مفردات العينة وهذا يعني تساوي التباينات ، حيث بلغت قيمة P- value (Sig.) = 0.922 لاختبار Levene's Test for Equality of Variances ، وعليه فإنه تم الاعتماد علي نتائج اختبار (T) عند افتراض تساوي التباينات Equal Variances not Assumed

(٢) قبول الفرض الإحصائي الصفري الذي يدعي تساوي المتوسط العام لجميع المتغيرات في عينة أعضاء هيئة التدريس مع المتوسط العام لجميع المتغيرات في عينة المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة ، وذلك لأن قيمة P- value (Sig.(2-tailed) = 0.019 لاختبار (T) Test وهذه القيمة أكبر من مستوي المعنوية المفترض (α=0.01) ، وعلي ذلك فإن القرار هو قبول الفرض الصفري والذي يعني تحقق فروض البحث ، ورفض الفرض البديل الذي يدعي عدم تساوي المتوسطات بين إجابات أعضاء هيئة التدريس ، والمسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة.

(٣) أن نتائج الجدول تؤكد بوضوح أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين درجات القبول بين أعضاء هيئة التدريس والمسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة بالنسبة لكافة المتغيرات المقترحة.

وبذلك يتضح أن كل من فئة أعضاء هيئة التدريس وفئة المسئولين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، والعاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة ، قد أيدوا المحاور والإجراءات والخطوات الواردة بالمدخل المقترح من الباحث ، بشأن تفعيل دور لجان المراجعة للحد من التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية الحالية.

نتائج وتوصيات البحث

توصل الباحث في نهاية هذا البحث إلي مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ما يلي:ـ

(١) ضرورة إعادة النظر في طبيعة تكوين وتشكيل أعضاء لجنة المراجعة لضمان توفير الخبرة والمؤهلات العلمية اللازمة للأعضاء في النواحي المالية والمحاسبية والاقتصادية ، إلي جانب الالمام بالنواحي السياسية والدولية المعاصرة ، لتحقيق كفاءة وجودة أداء مهام ومسئوليات وواجبات لجان المراجعة.

(٢) ضرورة العمل علي اتخاذ الإجراءات التي تضمن تحقيق أعلى درجات الاستقلال والحياد والموضوعية لأعضاء لجنة المراجعة ، من حيث الجهة المسئولة عن تعيين أعضاء اللجنة ، وتحديد أتعابها ومكافآتها المالية ، ومدة تعيين واستمرار الأعضاء في اللجنة ، والحد

الأدنى والحد الأقصى لملكية الأعضاء لرأس المال ، وألا يكون الأعضاء من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بالشركة.

(٣) العمل على توفير وتحقيق الكفاءات العلمية والخبرات العملية باعتبارها من أهم المقومات التي يجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة وإحدى الخصائص التي يترتب عليها تحقيق فعالية أداء لجان المراجعة ، وتحسين قدرتها علي تنفيذ واجباتها ومسئولياتها المطلوبة منها تجاه منظمات الأعمال.

(٤) ضرورة العمل علي رفع القدرة علي بذل العناية المهنية ، والذي يرتبط ـ من وجهة نظر الباحث ـ بعنصرين أساسيين ، الأول:ـ يتمثل في منح صلاحيات غير مقيدة لأعضاء لجان المراجعة لمساعدتهم علي تحقيق أهدافهم ، والثاني:ـ التزام لجنة المراجعة بتطبيق نظام للتقويم الذاتي ، الهدف منه تقييم أداء اللجنة ومدى استقلاليتها.

(٥) ضرورة تحقيق الوضوح والتحديد الدقيق لمهام ومسئوليات وواجبات لجان المراجعة ، حيث يرتبط تحديد ووضوح المسئوليات والواجبات ، بالقدرة علي تحقيقها بأعلى درجات الكفاءة والفعالية بعلاقة طرديه ، مما يترتب علي تحسين جودة الأداء للجان المراجعة ، وذلك من خلال اصدار ما يسمى بدليل عمل لجان المراجعة ، تحدد فيه كل هذه الأمور بدقة.

(٦) ضرورة السماح لأعضاء لجان المراجعة للاستعانة بمستشارين وخبراء في تنفيذ بعض المهام ، عند دراسة بعض المشكلات المعقدة التي تدخل ضمن مسئوليات وواجبات لجان المراجعة ، ويشترط أن يكون هؤلاء المستشارين أو الخبراء مستقلين ، وليس لهم أي مصالح اقتصادية ، أو علاقات مع أشخاص لهم مصالح اقتصادية بالشركة ، وأن يتم تحديد أتعابهم من الجمعية العمومية للمساهمين لضمان الاستقلال والحيادية.

(٧) ضرورة تحديد عدد المرات التي يجب أن يجتمع فيها أعضاء لجان المراجعة خلال السنة المالية ، بحيث يتناسب عدد تلك الاجتماعات مع حجم المهام والمسئوليات التي يجب علي تلك اللجان القيام بها ، وآليات تنفيذها ، وبما يضمن إمكانية قيام لجنة المراجعة بالكشف عن مواطن القصور والغش أو الاحتيال المالي ومواجهة الأزمات المالية.

(٨) ضرورة أن يكون هناك نوعاً من الافصاح الإلزامي عن التقارير التي تعدها لجنة المراجعة ضمن التقارير والقوائم المالية التي يتم نشرها في نهاية كل فترة مالية ، بهدف تحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المنشورة ، لدى المساهمين والمستثمرين وكافة مستخدمي تلك المعلومات ، الذين يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم.

مراجع البحث

أولاً:ـ مراجع باللغة العربيـة:ـ

(أ) الكتـب:ـ

(١) حماد ، د./ طارق عبد العال ، ٢٠٠٧ م ، " موسوعة معايير المراجعة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص. ١٥٦.

(ب) الدوريات العلمية:ـ

(١) أحمد ، د./ محمد الرملي ، ٢٠٠١ ، " دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية لجان المراجعة الخارجية ـ دراسة ميدانية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج ـ جامعة جنوب الوادي ، العدد الثاني.

(٢) السقا ، د./ السيد أحمد ، ١٩٩٥ م ، " إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية " ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ـ جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ص. ص. ٢ ـ ٤٩.

(٣) السمران ، أ./ هدي فرج ، ٢٠١١ م ، " تقييم أثر الأزمة المالية العالمية علي مخاطر الجهاز المصرفي السعودي " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٣١) ، العدد الأول ـ المجلد الثاني ص.ص. ١٧٥ ـ ١٩٢.

(٤) المتيم ، د./ محمود أحمد ، ٢٠١١ م ، " محددات الأزمة المالية العالمية وآثارها علي الاقتصاد المصري " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٣١) ، العدد الأول ـ المجلد الثاني ـ ص.ص. ١٠٩ ـ ١٢٧.

(٥) الهجهوج ، د./ حسن بن رفدان ، ٢٠١١ ، "أثر الأزمة المالية العالمية علي الاقتصاد السعودي " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد الأول ـ المجلد الثاني ، ص. ص. ٢٧٩ ـ ٣٠٣.

(٦) بسيوني ، د. / محمد سعيد ، ٢٠١٠ م ، " الأزمة المالية العالمية المعاصرة ـ دراسة تحليلية قياسية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٣٠) ، العدد الثاني ، ص. ص. ٩٨١ ـ ١٠٢٦.

(٧) خليل ، د./ محمد أحمد إبراهيم ، ٢٠٠٦ م ، " تطوير أداء لجان المراجعة وأثره علي عملية المراجعة في الشركات المساهمة المصرية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٢٦) ، العدد الأول ، ص. ص. ١٤٥ ـ ١٩٧.

(٨) سامي ، د./ مجدي محمد ، ٢٠٠٩ م ، " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وآثارها علي جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ـ كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، المجلد رقم (٤٦) يوليو ، ص. ص. ١ ـ ٤٢.

(٩) سلمي ، د./ عبد الستار محمد ، ٢٠٠٩ م ، " الأزمة المالية العالمية الحالية وأسبابها الأساسية " ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي ، العدد (٤٩٣) ، ص. ص ٦٧ ـ ٧٥.

(١٠) عبد الجليل ، د./ محمد حسني ، ١٩٩٥ ، " استخدام لجان المراجعة بالشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية ـ دراسة تحليلية وميدانية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، السنة (١٥) ، العدد الأول ، ص. ١١٦ـ ١١٨.

(١١) عبد العال ، د./ فاروق جمعة ، ٢٠٠٤ ، " متطلبات تفعيل دور لجان المراجعة في البنوك التجارية في مصر " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ببني سويف ، العدد الثاني.

(١٢) عبد الوهاب ، د./ وائل محمد ، ٢٠٠٩ م ، " إيجابية الأزمة المالية العالمية في تفعيل أدوات القياس المحاسبي ـ دراسة تحليلية انتقاديه " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٢٩) ، العدد الثاني ، ص. ص. ٣٩٥ ـ ٤٣٧.

(١٣) عبد الوهاب ، د./ وائل محمد ، ٢٠١٢ م ، " محركات الأداء لتعظيم فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في ظل بيئة الأزمات المالية " ، مجلة الرافدين ـ جامعة الموصل ، العراق ، العدد الثاني ، ص. ص. ١ ـ ٣٣.

(١٤) عساف ، د./ عماد الدين علوي ، ٢٠٠١ ، " إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ـ جامعة طنطا ، الملحق الثاني ، العدد الأول.

(١٥) غالي ، د./ جورج دانيال ، ١٩٩٨ ، " دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية ـ دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ، العدد الثالث.

(١٦) لبيب ، د./ خالد محمد عبد المنعم ، ٢٠٠٧ ، " دراسة اختبارية لطبيعة العلاقة بين لجان المراجعة ، وأنظمة الرقابة الداخلية في منشآت قطاع الأعمال " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية ، المجلد الرابع والأربعين ، العدد الأول ، (مارس).

(١٧) محمد ، د./ أمال إبراهيم ، ٢٠١١ م ، " دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٣١) ، العدد الأول ـ المجلد الأول ، ص. ص. ٤٨٩ ـ ٥١٨.

(ج) الندوات والمؤتمرات:ـ

(١) الجوزي ، د. / جميلة ، ٢٠٠٩ م ، " أسباب الأزمة المالية وجذورها " ، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادى الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان ، طرابلس ـ لبنان ، من ١٣ ـ ١٤ مارس ، ص. ص ٢ ـ ٦

(٢) السقا ، د./ السيد أحمد ، ٢٠٠٩ م ، " الربط بين الأزمات المالية وحوكمة الشركات وآليات المراجعة " ، المؤتمر العلمي الأول لحوكمة الشركات بعنوان:ـ حوكمة الشركات : الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية ، كلية العلوم المالية والإدارية ، جامعة الملك خالد ، السعودية ، ١٢ ـ ١٣ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ الموافق ٣١ أكتوبر / ١ نوفمبر ٢٠٠٩.

(٣) الشيخ ، د. / الداوي ، ٢٠٠٩ م. " الأزمة المالية العالمية ، انعكاساتها وحلولها " ، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان ، لبنان ، من ١٣ ـ ١٤ مارس ٢٠٠٩ م ، ص. ص ١ ـ ١٩

(د) مصادر أخرى:ـ

(١) القانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ م ، بشأن إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد ، ولائحته التنفيذية.

(٢) الهيئة العامة لسوق المال المصرية ، ٢٠٠٢ م ، " القرار رقم (٣٠) :ـ قواعد قيد واستمرار القيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهرة والإسكندرية " ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، يونيو ، ص. ص. ١٧ ـ ٣٣.

(٣) دليل عمل لجان المراجعة ، ٢٠٠٨ م ، مركز المديرين المصري ، وزارة الاستثمار ، أكتوبر ، ص. ص. ٩ ـ ١٠.

(٤) قرار وزير الاستثمار رقم (٣٣٢) لسنة ٢٠٠٥ م ، بشأن إصدار : دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ، أكتوبر ٢٠٠٥ م.

(٥) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ٢٠٠٦ م ، " حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " ، دبي ، نوفمبر ، ص. ص. ٣ ـ ٤٨.

(٦) منتدى علوم الإدارة والمحاسبة والضرائب ، ٢٠١٢ م ، " الأزمة المالية المعاصرة ودور المحاسبة " ص. ص ٣ ـ ٨

(٧) وزارة التجارة السعودية ، ١٩٩٤ م ، " القرار الوزاري رقم (٩٠٣) بتاريخ ١٢ / ٨ / ١٤١٤ هـ ، بشأن القواعد المنظمة للجان المراجعة وتطويرها " ، الرياض ، يناير ، ص. ص. ٧ ـ ٤١.

(٨) وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، ٢٠١٠ م ، تقارير متابعة الخطة الاقتصادية عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م.

ثانياً:- مراجع باللغة الإنجليزية:-

(A) – PERIODICALS:-

(1) Carcello J.V. & Herman D. R. & Raghunandan K. , 2005 , "changes in Internal Auditing During the Time of the Major US Accounting Scandals " , *International Journal of Accounting* , Vol.9 , P.P. 117 – 127.

(2) Cohen , J. , et al. , 2004 , " The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality " , *Journal of Accounting Literature* , Vol. 23 , pp. 87 – 151.

(3) Erkens D. , Hung M. & Matos P. , 2009 , " corporate Governance in recent financial crisis: Evidence from Financial institutions world wide " , *working paper*, (April) , *from www. ssrn.com*.

(4) Gendron , Y. , et al. , 2004 , " Getting Inside the Black Box: a Field Study of Practices in Effective Audit Committees " , *Auditing: A Journal of Practice & Theory* , March , Vol. 23 , issue 1 , p.p. 153 – 171.

(5) Gramling , A. , et al. , 2004 , " The Role of the Internal Audit Function in Corporate Governance: A Synthesis of the Extant Internal Auditing Literature and Directions for Future Research " , *Journal of Accounting Literature* , Vol. 23 , p.p. 194 - 244.

(6) Harrast , S. , & Lori , O. , 2007 , " Can Audit Committees Prevent Management Fraud ?" , *The CPA Journal* , Jan. , Vol. 77 , Issue 1 , p.p. 24 – 27

(7) Institute of Internal Auditors (IIA) , " International Professional Practices Framework ", *IIA* , Altamonte Springs , Florida , WWW.ssrn.com

(8) Kanchel , I. , 2007, "Corporate governance: measurement and determinant analysis", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 22 , No. 8 , pp. 740-760.

(9) Krishnan , J. , 2005 , " Audit Committee Quality and Internal Control: An Empirical Analysis " , *The Accounting Review* , April , Vol. 80 , Issue 2 , p.p. 649 – 675.

(10) Larry , E.R. , Frank , M. , and Charles , E.L. , 2007 , " Internal Control Guidance: Not Just a small Matter " , *Journal of Accountancy* , March , 203 , 3 , P.P. 46 – 50.

(11) Lin , J. , et al. , 2006 , " The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality " , *Managerial Auditing Journal* ,Vol. 21 , Issue 9 , p.p. 921 – 933.

(12) Lisa , A.O. , Diana , R. , and Sandra , W.S. , 2009 , " The association between Audit Committee Characteristics , The contracting Process and Fraudulent Financial Reporting " , *American Journal of Business* , Spring , Vol. 24 , No. 1 , P.P. 57 – 65.

(13) Mardjono , A. , 2005, "A tale of corporate governance: lessons why firms fail " , *Managerial Auditing Journal* , Bradford , Vol. 20, Iss. 3; P.P.272 -284.

(14) Rezaee Z. , Olibe K. O. , Mimmier G. , 2003 , "Improving corporate governance : The role of audit committee disclosures " , *Managerial Auditing Journal* , Bradford , Vol. 18 , Issue 6/7 , P.P. 530 - 542.

(15) Walker , R. G. , 2004 , " Gaps in Guidelines on Audit Committee " , *Abacus* , Vol. 40 , Issue 2 , June.

(16) Zhang ,Y. , et al. , 2006 , " Audit Committee Quality , Auditor Independence and Internal Control Weakness " , AAA. , *Annual Meeting* , aug. , American Accounting Association , N. Y. , P.P. 236 – 259.

B – OTHERS:-

(1) Abdul , A. , Prachi , M. , Petia , T. , 2011 , " How Does Trade Evolve in the Aftermath of Financial Crises " , *IMF Working Paper* , No. 11/3.

(2) Charles , E. , Robin , K. , 2009 , "The General Data Dissemination System (GDDS) A Reflection on its First 12 Years and Plans for Taking it Forward" , *IMF Working Paper* , No. 09/278.

(3) *The Securities and Exchange Commission (SEC)* , 1974 , Accounting Series Release , No. 165 , December ,.

ملحق البحث

قائمة الاستقصاء

اسم المستَطلع رأيــه / ..... (اختياري)

المؤهل العلمي (أو الوظيفية) / .....

المهنة ، ومكان العمل / .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يقوم الباحث في هذا الصدد بإعداد بحث بعنوان " مدخل مقترح لدور لجان المراجعة في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية علي منظمات الأعمال ـ دراسة اختبارية " ، ولإتمام البحث يحتاج الباحث إلي تعاونكم معه من خلال قراءة هذا الاستقصاء بعناية والإجابة علي الأسئلة الموجودة به بحيادية وموضوعية حتى تخرج نتائج البحث معبرة عن الحقيقة ودون أي تحيز ، لذا يأمل الباحث من سعادتكم منح قائمة الاستقصاء المرفقة بعضاً من وقتكم للإجابة علي الأسئلة الواردة بها ، شاكرين لكم مقدماً حسن تعاونكم حتى يمكن استكمال هذا البحث.

ويتعهد الباحث أمام الله ثم أمامكم بالحفاظ علي سرية البيانات الواردة في إجاباتكم بتلك القائمة وعدم استخدامها في غير أغراض البحث ، مع العلم أنه من حقكم عدم الإفصاح عن بياناتكم الشخصية أو اسم الجهة التي تعملون بها.

مع خالص شكري وتقديري

الباحث

د. / سـامي محمد أحمد غنيمي

كلية التجارة ـ جامعة بنها

المجموعة الأولى

وتتناول اختبار الفرض الأول ، والذي يفترض أن ضعف الجانب الرقابي والأخلاقي وقصور الأداء في مهنة المحاسبة والمراجعة كان من الأسباب الرئيسية وراء الأزمة المالية العالمية السائدة ، وانهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية والشركات الدولية.

من فضلك حدد رأيك في النقاط التالية

الأسئلة والاستفسارات	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائياً
(١/١) أن ضعف الرقابة النقدية والمالية من جانب الأجهزة الرقابية بالدولة أو من الجهات الرقابية الخاصة بكل مؤسسة مالية ، تعد من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية.					
(٢/١) استخدام المشتقات المالية والأدوات المالي الجديدة في البورصات المالية العالمية ، بدون وضع ضوابط كافية تحكم أداء تلك المؤسسات ، يعد من أسباب الأزمة المالية العالمية.					
(٣/١) ممارسة مجالس الإدارة في العديد من الشركات لعمليات إدارة الأرباح ، كان سبباً في إفلاس وانهيار تلك الشركات ، وبالتالي ظهور الأزمة المالية.					
(٤/١) عدم في وضع قواعد محاسبية تجبر البنوك على تسعير أصولها بموضوعية، كان من أسباب سيطرة الأزمة المالية علي اقتصاديات أمريكا والعديد من الدول المتقدمة.					
(٥/١) أن زيادة عمليات الغش والاحتيال المالي بسبب تدني المستوى الأخلاقي ، قد ساعد في انتشار الأزمة المالية العالمية.					
(٦/١) أن ضعف آليات الرقابة وعدم تفعيل مبادئ حوكمة الشركات بدرجة كافية كان سبباً في انهيار العديد من الكيانات الاقتصادية في ظل الأزمة المالية.					
(٧/١) أن عدم تفعيل بعض المعايير والمبادئ التي تحكم الأداء في مهنة المحاسبة والمراجعة ، أو تطبيقها بطريقة خاطئة ساعد علي زيادة حدة الأزمة المالية.					
(٨/١) أن استخدام منظمات الأعمال للقيمة العادلة في القياس المحاسبي بدون الالتزام بالمعايير التي تحكم تطبيق هذا المقياس كان من أسباب الأزمة المالية.					
(٩/١) أن عدم توفير الاستقلال الكافي لنظم الرقابة الداخلية، وعدم تفعيل دورها كان سبباً في انتشار ظاهرة الغش والاحتيال المالي وبالتالي ظهور الأزمة المالية العالمية.					
(١٠/١) أن عدم توفير الشفافية والثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية بالدرجة الكافية ، ساعد علي زيادة حدة الأزمة المالية العالمية.					

المجموعة الثانية

وتتناول اختبار الفرض الثاني ، والذي يفترض أن تفعيل دور لجان المراجعة يمكن أن يترتب عليه الحد من التداعيات المدمرة والآثار السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية.

من فضلك حدد رأيك في النقاط التالية

الأسئلة والاستفسارات	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائياً
(١/٢) تفعيل دور لجان المراجعة باعتبارها أحد آليات تطبيق مبادئ الحوكمة ، يدعم نظم الرقابة الداخلية وبالتالي يساعد في منع الاحتيال المالي ومواجهة الأزمات المالية					
(٢/٢) أن تكوين لجان المراجعة يؤدي إلي تأكيد وزيادة الثقة والمصداقية للتقارير والقوائم المالية.					
(٣/٢) أن لجان المراجعة هدفها الحفاظ علي حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل ، إلي جانب دعم مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة					
(٤/٢) أن وجود لجنة مراجعة مستقلة في الشركة يؤدي إلي الحد من احتمال حدوث الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية.					
(٥/٢) أن مهمة الإشراف والرقابة التي تمارسها لجان المراجعة علي القوائم المالية لها دور كبير ، في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.					
(٦/٢) أن تطوير لجان المراجعة وفقاً لمعايير أداء محددة ينعكس بإيجابية علي صدق النتائج وتجنب المشكلات والأزمات المالية.					
(٧/٢) أن مستوى الخبرة العلمية والعملية وكذلك استقلال لجان المراجعة ، يعتبر من أهم مقومات النجاح لأداء تلك اللجان.					
(٨/٢) أن تعرض العديد من البنوك والشركات في بعض الدول المتقدمة للإفلاس والتعسر المالي ، كان نتيجة عدم وجود لجان للمراجعة بها.					
(٩/٢) أن لجان المراجعة لها دور هام في مجال الحفاظ علي سلامة التقارير والقوائم المالية من أي آثار ناتجة عن التلاعب والغش في المعلومات المحاسبية الواردة بها.					
(١٠/٢) أن تفعيل دور لجان المراجعة وتوفير كافة المقومات اللازمة لتحقيق أهدافها ، له دور إيجابي ومؤثر في تجنب الآثار السلبية الناتجة الأزمات المالية.					

المجموعة الثالثة

وتتناول اختبار الفرض الثالث ، والذي يفترض أن مقترحات تطوير أداء لجان المراجعة وتفعيل دورها ، يحقق مقومات حوكمة الشركات بدرجة أفضل ويساعد علي الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واحتمالات انهيار منظمات الأعمال ، في ظل تلك الأزمة ، ويتجاوز بها حدود الآثار المدمرة لها.

من فضلك حدد رأيك في النقاط التالية

الأسئلة والاستفسارات	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائياً
(١/٣) أن تطوير أداء لجان المراجعة في الشركات يساعد علي تحقيق الثقة والمصداقية في التقارير والقوائم المالية ، وبالتالي تزداد قدرة الشركة علي اتخاذ القرارات الصحيحة لمواجهة أي نوع من أنواع الاحتيال أو الأزمات المالية.					
(٢/٣) أن تفعيل أداء اللجان الفرعية لإدارة الخطر والأزمات ، وترسيخ مبدأ الاستعانة بالمستشارين والخبراء في علاج المشكلات الجوهرية ، يساعد علي الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية.					
(٣/٣) إن استمرار تطوير العمل المهني لأعضاء لجان المراجعة ، وفقاً لأحدث الدراسات والبحوث في مجال المحاسبة والمراجعة يدعم قدرة الشركات علي حل المشكلات ومواجهة الأزمات المالية.					
(٤/٣) أن الإلزام القانوني بتشكيل لجان المراجعة في الشركات ، يكسبها نوعاً من الشرعية ، ويرفع من درجة استقلالها وقدرتها علي مواجهة ألأزمات المالية التي قد تواجه تلك الشركات.					
(٥/٣) أن تشكيل لجان المراجعة بالصورة التي تضمن تحقيق الاستقلال الكامل عن مجلس الإدارة ، وتوافر الخبرات المالية والمحاسبية ، يساعد في زيادة قدرة الشركة علي مواجهة الأزمات المالية.					
(٦/٣) إن الاهتمام بالتدريب المستمر ، بهدف رفع الكفاءة العلمية والعملية لدى الأعضاء في لجان المراجعة ، يساعد علي توفير الكفاءات المؤهلة لاتخاذ القرارات الملائمة والكفيلة بمواجهة الأزمات.					
(٧/٣) إن قدرة أعضاء لجان المراجعة علي بذل العناية المهنية اللازمة لتحقيق الأهداف من خلال الصلاحيات غير المقيدة ، يدعم قدرة الأعضاء علي اتخاذ القرارات السليمة ، ومواجهة الأزمات المالية.					
(٨/٣) أن وضوح المهام والواجبات والمسئوليات المحددة للجان المراجعة ، يساعد في تحسين جودة أدائها ، وكفاءتها في تحقيق الأهداف وحل المشاكل ومواجهة الأزمات المالية.					

(٩/٣) أن عقد اجتماعات لجنة المراجعة بشكل دوري يضمن المتابعة المستمرة من أعضاء اللجنة لكافة الأحداث والمتغيرات أو الأزمات التي تحدث ، بحيث يتم العامل معها وعلاجها في الوقت المناسب					
(١٠/٣) إن إلزام الشركات بضرورة نشر تقرير لجنة المراجعة ، ضمن التقارير والقوائم المالية ، يرفع من درجة الثقة والمصداقية في القوائم المالية ، ويحفز أعضاء اللجنة علي بذل أقصى درجات العناية ، لضمان عدم تعرض الشركة لأي عمليات احتيال أو أزمات مالية.					

مع خالص شكري وتقديري لشخصكم الكريم

الباحث

Abstract

Financial crisis hit most of the world since the second half of 2008, has started the crisis in the U.S. market, and then extended its influence to many other countries, making many of the consensus calls for the failure of the capitalist economic system, especially after the failure of all the reform plans proposed by the European Governments and the U.S. for the treatment of this crisis.

With the advent of the global financial crisis that began to appear results and repercussions since the second half of 2008, it was necessary for the information of accounting and auditing to evolve in terms of the principles and methods and procedures to fit with this variable new economic and achieve results acceptable accounting solve problems accounting and economic resulted from those of the global financial crisis in the various economic and financial aspects.

It was the accounting and auditing profession largest share of the reasons that have occurred on the effects the global financial crisis, making many of the scientific bodies and professional and financial institutions and reviewers calling for activating the role of audit committees, to ensure performance tuning for companies and ensure their commitment to the standards of corporate governance, and the consequent the accuracy of the results and avoids companies exposure to any financial crises can be ridden and led to failure or financial collapse.

The study comes to propose the entrance identifies the contribution of audit committees in reducing the consequences and negative effects of the financial crisis that prevailed most global economies until the present time, in addition to providing some of the findings and recommendations that may increase the degree of confidence of shareholders and investors in the reports and financial statements.